الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٧٣
الأربعاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال ..... (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أبيبي (الكونغو)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/50/2)

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن شكري للسفير الخصيبي، رئيس مجلس الأمن، على عرضه الممتاز لتقرير المجلس الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ويرحب وفدي بالتقديم الشخصي للتقرير الذي قام به الرئيس، بوصف ذلك تطورا إيجابيا، ويأمل أن تستمر هذه الممارسة في المستقبل. وأوجه شكري أيضا إلى الأمانة العامة على جهدها الشاق في إعداد ذلك التقرير.

إن وفدي، كغيره من الوفود، يرى أن هذا التقرير هو حلقة وصل أساسية بين المجلس والجمعية العامة، بما يتمشى والمادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق. وما أبدته الدول الأعضاء من اهتمام كبير بالتقرير أمر مفهوم تماما في ضوء الدور المحوري الذي لعبه مجلس الأمن في الآونة الأخيرة.

ويؤكد التقرير الازدياد الهائل في دور المجلس وأنشطته. إن مجرد حجم التقرير، وما جاء في العرض الذي قدمه السفير الخصيبي من أرقام، ومما عقد من اجتماعات رسمية وغير رسمية، والتقارير والرسائل المختلفة التي نظر فيها، وما اتخذ من قرارات وما أدلى به الرئيس من بيانات، كل ذلك يدل بوضوح على عبء العمل الثقيل الواقع على كاهل المجلس، ويعكس الأهمية المتزايدة لمجلس الأمن في مسائل الأمن في العالم.

إن بند جدول الأعمال المطروح للمناقشة يتيح فرصة هامة للتفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وبين أعضاء المجلس وعامة الأعضاء. وكي يضطلع هذان الجهازان الرئيسيان للأمم المتحدة على نحو فعال بما يتقاسمان من مسؤولية في الحفاظ على

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86831
9586831

السلم والأمن الدوليين. فلا بد من تعزيز علاقة المجلس بالجمعية العامة.

ولذا، ينبغي أن يكون استعراض الجمعية العامة لتقرير مجلس الأمن فرصة للدول الأعضاء للقيام بتبادل هام للآراء حول كيفية تعامل المجلس مع المسائل الرئيسية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين في العام السابق. وينبغي أن يتيح هذا الاستعراض فرصة للتقييم الجماعي لإنجازات المجلس، وكذلك فترة للتأمل في وجوه الضعف والعجز التي شابت المجلس.

وفي هذا السياق، هناك مسألة تطرح نفسها، وهي مسألة إذا كان الشكل الجاري للتقرير مناسبا لهيئة تؤدي دورا مركزيا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إن أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء، بما فيها جمهورية كوريا، دعت إلى أن يكون التقرير بمثابة كشف حساب أكثر تحليلا وموضوعية عن الأنشطة التي قام بها المجلس، بدلا من أن يكون مجرد تجميع للقرارات والبيانات والرسائل المختلفة التي سبق أن أبلغت لتلك الدول.

وجدير بالذكر أن المادة ٢٤ من الميثاق، إذ تنص على أن المجلس إنما يعمل بالنيابة عن الأعضاء كلهم. إنما تعطي عامة الأعضاء الحق في الحصول على معلومات كاملة ليس فقط عن الإجراءات التي يتخذها المجلس بل أيضا عن الدوافع والأسباب الكامنة وراء اتخاذها. ومن أسف أن تقرير هذا العام، إذ نسج على منوال السنوات السابقة، لا يحقق، مرة أخرى، أمل وتوقعات عامة الأعضاء في هذا الصدد.

ومن الأمور التي تثير قدرا مماثلا من خيبة الأمل إن لم يكن بدرجة أكبر، أن التقرير، على الرغم من ضخامة حجمه، لا يتضمن أي وصف للمشاورات غير الرسمية في المجلس. وهذا أمر يجدر ملاحظته بصفة خاصة نظرا لكون مجلس الأمن يعتمد، في هذه الأيام، بقدر متزايد، على تلك المشاورات غير الرسمية، وأن معظم المناقشات الموضوعية يجري في تلك المشاورات.

ونحن لا ننكر أهمية الحفاظ على قدر من السرية والطابع غير الرسمي لمداولات المجلس، تشجيعا لإجراء مناقشات بناءة ولتسهيل الإجراءات، حتى يستطيع المجلس أن يتوصل إلى قرارات بسرعة وبتوافق الآراء. بيد أن الحاجة إلى هذا الأسلوب في أداء العمل، لا تبرر خلو التقرير تماما من أية معلومات بشأن تلك المشاورات. وعلى الرغم من أن "اليومية" تتضمن قدرا متواضعا من المعلومات، مثل الموضوع الذي يجري تناوله وتاريخ تناوله، فإن وفدي يعتقد أن التقرير، لو احتوى أيضا بعض المعلومات الأساسية، بما في ذلك إن أمكن، موجز مقتضب عن المناقشات، لكان من شأنه أن يساعد الدول الأعضاء كثيرا على أن تظل متتبعة للمشاورات غير الرسمية التي جرت في العام السابق.

وطالما نادت الدول الأعضاء بتحسين مناهج العمل بالمجلس. ويسلط التقرير الضوء على عدد من التحسينات الإجرائية التي أدخلت على مناهج عمل المجلس في السنوات الأخيرة. ويطيب لنا أن نلاحظ أنه خلال الفترة قيد النظر، أدخلت بعض التحسينات الإضافية. ومما تجدر ملاحظته بصفة خاصة في هذا الصدد البيان الذي أدلى به الرئيس في ١٦ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، بشأن ازدياد اللجوء إلى الاجتماعات المفتوحة، ومذكرتا الرئيس، بتاريخي ٢٩ آذار/مارس و ٣١ أيار/مايو من هذا العام على التوالي، بشأن عمل لجان الجزاءات.

وبينما نرحب بتلك الابتكارات بوصفها خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، نعتقد أنه يمكن القيام بالمزيد والمزيد. ونحن نشجع المجلس، ولا سيما فريقه العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على الاستمرار في سعيه إلى إدخال مزيد من التحسينات وإلى تحويل المجلس إلى هيئة أكثر تفتحا وشفافية وديمقراطية.

وعلى الرغم من أن المسألة تجري مناقشتها في الوقت الحاضر في الفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل لعضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، يود وفدي أن يبين بضعة مجالات هامة يمكن للمجلس ولفريقه العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، أن يحقق مزيدا من التحسينات.

أولا، إن المشاورات مع البلدان التي تسهم بقوات، منذ أن بدأ العمل بها في ١٩٩٤، قد أثبتت أنها مفيدة للغاية. وبينما نحن ممتنون لوفدي الأرجنتين ونيوزيلندا على إسهامهما في هذا الصدد، نعتقد أن تلك المشاورات ينبغي زيادة تكثيفها، وأنه ينبغي تصميم مشاورات مشابهة كي تجريها لجان الجزاءات،

لتمكين البلاد المتأثرة أو التي يحتمل أن تتأثر بتلك الجزاءات، من أن تعرب عن شواغلها بطريقة أكثر انتظاما.

ثانيا، قامت الرئاسة منذ العام الماضي بتقديم إحاطات إعلامية شفوية بانتظام، وذلك بفضل مبادرة وفد المملكة المتحدة. غير أن المعلومات التي نحصل عليها من تلك الإحاطات، التي تعقد مرة أو مرتين في الأسبوع، كثيرا ما تكون قليلة جدا. وكثير من الوفود تجد نفسها منتظرة خارج قاعة التشاور، للحصول على المعلومات في أوانها. ولهذا السبب، فإن وفدي، مع تقديره للإحاطات الشفوية غير الرسمية المعمول بها في الوقت الحاضر، لا يزال يأمل أن يصمم المجلس نظاما للإحاطات الشفوية عقب المشاورات، يكون أكثر فعالية، بحيث يعطي غير الأعضاء بيانا قصيرا عن المشاورات عند انتهاء الاجتماعات غير الرسمية.

ثالثا، من الأمور المخيبة للآمال أنه على الرغم من البيان الذي أدلى به الرئيس في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، لم تستعمل إلا نادرا للمناقشة التوجيهية التي اقترحها الوفد الفرنسي. ونحن نحث بشدة مجلس الأمن على أن يجعل من المناقشة التوجيهية هذه سمة ثابتة من سمات مناهج العمل بمجلس الأمن، وذلك بكثرة عقد تلك الاجتماعات كلما أمكن ذلك، وفقا للمقصد الذي أعرب عنه بيان الرئيس.

رابعا، يتساءل وفدي إن كان الوقت قد حان لاستحداث ممارسة للاحتفاظ بمحضر للمشاورات غير الرسمية وإتاحة موجز منه للأعضاء بموجب شروط معينة.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إنه ينبغي للمجلس والجمعية العامة أن يعملا معا لجعل عمل المجلس أكثر شفافية ووصول الأعضاء إليه أكثر يسرا، مما يجعله عرضة للمساءلة بقدر أكبر أمام الجمعية العامة. وإنني مقتنع بأن تعزيز المشاركة بين مجلس الأمن والجمعية العامة ستخدم قضية السلم والاستقرار العالميين على نحو أفضل.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان جمهورية كوريا العميق للدعم الكبير الذي حظينا به عند انتخابنا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عضوا غير دائم في مجلس الأمن. وبالنيابة عن حكومة جمهورية كوريا، يرغب وفدي في التأكيد على استعداده وتطلعه للتعاون عن كثب مع جميع الأعضاء في جهودهم لتعزيز السلم والأمن العالميين.

السيد ماسيدو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): تعلق المكسيك أهمية خاصة على التقرير الذي يقدمه مجلس الأمن كل سنة إلى الجمعية العامة، عملا بالتزاماته بموجب المادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق منظمتنا. وهذا التقرير هو حلقة الاتصال الجوهرية بين مجلس الأمن وأكثر هيئات الأمم المتحدة عالمية بالنسبة للمسألة الأساسية المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

ونحن ممتنون لممثل عمان الدائم، السفير الخصيبي، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرضه على الجمعية العامة التقرير الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، ويسعدنا أن هذه الممارسة الهامة، التي ابتدأها الممثل الدائم للبرازيل في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، لا تزال مستمرة. ويسرنا أيضا استمرار الجهود الرامية إلى تحسين عرض التقرير.

ونود أولا الإشارة إلى الفصل ٣١ من التقرير، المعني بوثائق مجلس الأمن وأساليب عمله. ونشعر أن البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر الماضي والذي أعرب فيه عن استعداد المجلس لزيادة عدد الجلسات العلنية، ولا سيما في المرحلة الأولى من نظره في موضوع ما، ينبغي أن يطبق على نحو أكثر تواترا. ونشاطر الممثل الدائم لفرنسا رأيه، الذي أعرب عنه في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بأنه ينبغي إيلاء قدر أكبر من الأهمية للمناقشة العامة في أعمال مجلس الأمن، وأنه ينبغي السعي لإيجاد توازن بين الجلسات الرسمية والجلسات المغلقة. ومما لا شك فيه أن هذا هو ما قصده واضعو الميثاق. فمجلس الأمن لا يجب أن يصبح هيئة تتخذ قراراتها، التي تؤثر علينا جميعا، خلف أبواب مغلقة، في مناقشات تكاد تكون سرية.

بيد أننا نجد أن مجلس الأمن عقد ٢٧٤ جلسة مغلقة أثناء الفترة التي يغطيها التقرير - بزيادة ٢٢ جلسة عن الجلسات التي عقدها خلال الفترة المماثلة من عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٤. ويحدونا الأمل أن يصحح هذا

الاتجاه غير المـــوفق وأن يجري المجلس مناقشات عامة على نحو أكثر تواترا.

ورغبتنا فـــي مزيد من الشفافية ليست بدافع الفضول، بل إنها تتصل اتصالا مباشرا بضرورة أن تسهم بقية الدول الأعضاء في المنظمة إسهاما بناء في عمل الهيئة التي أنيطت بها ولاية صون السلم والأمن الدوليين. ولا تشك المكسيك في أن حصول قرارات مجلس الأمن على مزيد من الدعم من جميع الذين يكونون الأمم المتحدة من شأنه أن يعزز قدرة هذه الهيئة وشرعيتها وكفاءتها وفعاليتها.

فنحن نعتبر أن من الأمور الإيجابية جدا، كمثال على مشاركة أعضاء الأمـــم المتحدة الآخرين في عمل مجلس الأمن، من خلال المناقشة العامة، نظر الأمين العام في إضافة "ملحق لخطة للسلام"، المشار إليه في الفصـــل العاشر مـــن التقرير. ونحن مقتنعون بأن الجلسات المفتوحة التي عقدت بهذه المناسبة، والتي شارك فيها كثيـــر مـــن البلـــدان غير الأعضاء في المجلس، كانت مفيدة للغاية في توضيح مفهوم هذه الوثيقة العامة للمجتمع الدولي. ووفرت الجلسات أيضا توجيهات للبيان الذي يدلي به رئيس مجلس الأمن في نهاية العملية، وبعثت برسالة صحية جدا عن الانفتاح. ونحن نشعر أنه ينبغي تقوية أسلوب العمل هذا.

ونحن نقدر التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن لترشيد جدول أعماله ولتعزيز الشفافية في لجان الجزاءات. ونرحب بأن مقدمة التقرير قيد النظر تحتوي على قدر أكبر من المعلومات عن العمل الذي اضطلعت به هذه اللجان، نظرا لأن ولايتها تؤثر على المصالح الاقتصادية الحساسة جدا في بعض الحالات. ويحدونا الأمل أن يتسنى توزيع التقرير، الذي يتعين على كل لجنة أن تقدمه سنويا إلى مجلس الأمن، في الوقت المناسب بحيث يتاح للدول الأعضاء قدر أكبر من المعلومات عن أنشطة هذه الهيئات الفرعية لمجلس الأمن.

إننا نعلم أن الآثار الجانبية لنظم الجزاءات مدعاة للقلق. ولم تقتصر مناقشة هذه المسألة على الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بخطة للسلام، ولكنها نوقشت في اللجنة السادسة أيضا. ويحدونا الأمل في أن يتعزز عمل الفريق العامل المتصل بالمادة ٥٠ من الميثاق. ونشعر أيضا أنه من الضروري، أن يتم في الجلسات المغلقة التي تعقدها لجان الجزاءات، تعزيز ممارسة الاستماع إلى تعليقات الدول والمنظمات المعنية فيما يتصل بالمسائل التي تنشأ عن تطبيق التدابير التي تعتمدها هذه اللجان، ونرى أن تحسين الاتصال في هذا الميدان لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تحسين أنشطة اللجان وإلى دعم أكبر لعمل مجلس الأمن كله.

ونحن مقتنعون أن الوقت قد حان لاستخدام آلية التقارير الخاصة المنصوص عليها في الميثاق. فعلى سبيل المثال، سيكون من المفيد جدا، فـــي حالـــة العمليات التي أنهيت، أن يقدم مجلس الأمن تقريرا خاصا إلى الجمعية العامة، ويحضرنا حالتا الصومال وموزامبيق، حيث كانت هناك حاجة ماسة لإجراء تقييم دقيق من جانب مجلس الأمن للإنجازات التي تحققت والمشاكل التي جوبهت في المساعي التي تضطلع بها نيابة عنا جميعا، أعضاء الأمم المتحدة.

وفضلا عن ذلك، نشعر بأن تقـــديم تقارير كل ثلاثة شهور من شأنه أن يقـــوي الاتصال بين مجلس الأمن والجمعية العامة. ونود أن نشير هنا أيضا إلى أننا نعتقد أن تعيين مقرر خاص لمجلس الأمن، تناط به مهمة تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات، سيزيد من تعزيز التعاون.

ومن المجالات الهامة بشكل خاص، التي تحتاج الى تقوية، آلية المشاورات بيـــن مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات. ويجب ألا ننسى أن الذين يقدمون قوات وإمدادات لعمليات حفظ السلم اهتماما مشروعا جدا في المشاركة في اتخاذ القرارات التي قد تعرض أرواح جنودهم الشباب للخطر. والقرارات من هذا النوع تؤثر تأثيرا مباشرا على الذين يعملون ويضحون من أجل السلم.

وفي العام الماضي، رحبنا بالمبادرة التي قدمتها الأرجنتين ونيـــوزيلندا بشأن هذه المسألة، ونرى أن الـــوقت قـــد حان الآن لتشكيل هذه الآلية ولإعطائها طابعا مؤسسيا. وهذا من شأنه أن يسهم في الشفافية وفي الانفتاح اللذين نرغب فيهما جميعا.

إن مجلس الأمن ليست له سلطة مستقلة. لقد أوكل إليه أعضاء المنظمة المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. وهـــو يعمل نيابة عنا جميعا وليس فقط نيابة عـــن أعضائـــه - ومن هنا تأتي مسؤولية المجلس تجاه الجمعية العامة. ونحن نأمل مخلصين أن

تعزز وتوسع الخطوات التي اتخذها مجلس الأمن فيما يتعلق بالجلسات العامة، ولجان الجزاءات، والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات.

ونحن نأمل أن تكون هناك قنوات اتصال جديدة أفضل بين المجلس والجمعية العامة وبين الدول الأعضاء ومجلس الأمن. إن صيانة السلم والأمن الدوليين هي، على أية حال، هدف مشترك لجميع أعضاء هذه المنظمة.

السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية): جاء بالميثاق، وبالتحديد في المادة ٢٤ منه، أن أعضاء الأمم المتحدة يوافقون على أن يعمل مجلس الأمن نائبا عنهم، في مقابل أن يكون المجلس مسؤولا أمامهم، وينبغي له مراعاة توجيهاتهم عملا بمبدأ لا تخويل بالسلطة دون المحاسبة والمساءلة. وعلى هذا الأساس، يشارك وفد بلدي في مناقشة هذا البند، وهدفنا هو، تتبع أعمال مجلس الأمن، وتقييم أنشطته، ومعرفة ما إذا كان قد لبى مطالبنا، واستجاب لمقترحاتنا، واسترشد في طرق وأساليب عمله بنصائحنا. لكن قبل أن أقوم بذلك، اسمحوا لي أن أعبر باسم وفد بلدي، عن تقديرنا البالغ لصاحب السعادة سالم محمد الخصيبي مندوب سلطنة عمان الموقر، الذي قام بصفته رئيسا لمجلس الأمن لهذا الشهر، بتقديم تقرير المجلس إلى هذه الدورة.

إن تقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/50/2 قدم في وقت ينخرط فيه المجلس في إجراءات هدفها تحقيق المزيد من الوضوح في أعماله. فنشر جدول أعماله اليومي، والشهري، ظل ممارسة ثابتة، وقيام رئيس المجلس بعقد جلسات إعلامية دورية، أتاح لبقية الدول الأعضاء معلومات أكثر عن اجتماعات المجلس، ومشاوراته. ويرحب وفد بلادي بهذه التحسينات في أساليب عمل المجلس، بيد أننا نود أن نؤكد في نفس الوقت، أن ما اتخذ حتى الآن لا يستجيب للنقاط الجوهرية المثارة وهي أن التعليقات التي أبديت على التقرير السنوي وعلى أساليب عمل مجلس الأمن لم تؤخذ في الاعتبار بدرجة كافية.

إن تقرير مجلس الأمن المعروض علينا الآن اشتملت مقدمته على تقارير موجزة عن أعمال لجان الجزاءات، وهذا تطور إيجابي، لكن بقية التقرير ظلت كما كان الحال في السابق، عبارة عن حصيلة عددية لأعمال المجلس عن مدة عام كامل. ووصفنا للوثيقة على هذا النحو، لا يعني الإقلال من أهميتها، فهي مفيدة في المجال الأكاديمي، ولكننا ذكرنا ذلك، لأن الوثيقة ينقصها الكثير لكي تشكل أساسا لتقييم أعمال مجلس الأمن. فالقرارات، والبيانات، جاءت مجردة وبدون خلفية عن المراحل التي مرت بها، أو تطور للأسباب التي كانت وراء اعتمادها، ويبدو أن المجلس لم ينظر بعين الاعتبار إلى نداءات تكررت كثيرا، وهي الإكثار من عقد الاجتماعات الرسمية، وقصر عملية المشاورات غير الرسمية على أضيق نطاق ممكن، ومن المثير للقلق أن المجلس تصرف على العكس تماما، فسجله يقول، إنه عقد ١٥٢ جلسة رسمية اتخذ خلالها ٧٠ قرارا، وأصدر ٨٢ بيانا رئاسيا ترد نصوصها في التقرير ورغم أن التقرير ذكر أيضا أن المجلس عقد جلسات مشاورات وصلت إلى ٢٧٤ جلسة فإن الوثيقة التي ننظر فيها الآن لا تحتوي على شيء مما جرى في تلك المشاورات، سوى ذكر أنها استغرقت ٤٢٠ ساعة، الأمر الذي لا يمكن أن يفسر إلا بأن المجلس لا يهتم على النحو الكافي بآرائنا ومقترحاتنا في هذا الشأن، أو أنه يرى أن ما تم في تلك المشاورات سر لا يجوز أن يطلع عليه أعضاء الأمم المتحدة التي يفترض أن المجلس يعمل نيابة عنها.

يرحب وفد بلادي ببدء مجلس الأمن في التشاور مع الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، ورغم ذلك، فإننا لا نستطيع أن نمنع أنفسنا عن الإعراب عن القلق لأن المجلس ما زال مترددا في تنفيذ إجراء نص عليه الميثاق، وهو أن يتشاور مع الدول الأخرى خاصة تلك التي هي طرف في النزاع المعروض على المجلس. والعلاقة بين الجمعية العامة والمجلس بقيت محدودة وما زالت مقتصرة فقط على تقريره السنوي. وهذا وحده لا يلبي كل مطالب الميثاق، وبالتحديد الفقرة الفرعية الأولى من المادة الخامسة عشرة، التي تطلب من مجلس الأمن أن يقدم للجمعية العامة أيضا تقارير خاصة عن المسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين. فلو زود مجلس الأمن الجمعية العامة بتقارير من هذا القبيل، فلربما استطاع بالتعاون مع هذه الجمعية إيجاد السبل والوسائل الكفيلة لحل العديد من الأزمات والاضطرابات التي شهدتها مناطق عديدة في العالم.

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تصرفات لمجلس الأمن تتصف بالكثير من الغرابة فقد تصرف

المجلس على نحو يخالف الميثاق تماما حينما أوكل لدولة عضو به العمل نيابة عنه في أمور في غاية الخطورة، مثل التدخل العسكري، بينما لم يتصرف على النحو الواجب لتفادي مأساة بالأبعاد التي شهدتها رواندا. وفي حالات معينة، تعامل المجلس بسياسة المعايير المزدوجة. ففي الوقت الذي لم يتصرف بما يقتضي الحال حينما أسقط الإسرائيليون الطائرة المدنية الليبية عام ١٩٧٣، واتخذ نفس الموقف حينما أسقط الأمريكيون الطائرة المدنية الإيرانية عام ١٩٨٨، تصرف المجلس بأسلوب مختلف تماما مع حادثة طائرة "البانام" الأمريكية التي تحطمت عام ١٩٨٨، ومن دواعي الأسف أن المجلس في تعامله مع هذه الحادثة، لم يتح الفرصة لكي تعالج بموجب الاتفاقية التي أبرمت لمعالجة مثل هذه الحالة، وهي اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ بشأن سلامة الطيران المدني، الأمر الذي بين بوضوح أن الهدف من إثارتها ليس لإظهار الحقيقة، ولكن لغرض المعاقبة. ولو لم يكن ذلك هو الهدف الحقيقي، فلماذا استبعدت كل سبل الحل الأخرى كما نص على ذلك الفصل السادس من الميثاق؟ وهل مجرد الاشتباه في شخصين ليبيين بأن لهما علاقة بهذه الحادثة، يستدعي معالجتها في إطار الفصل السابع من الميثاق الذي لا ينطبق عليها أصلا، باعتبارها مشكلة قانونية ويجب أن تعالج من قبل الأجهزة المخصصة لذلك مثل محكمة العدل الدولية.

إن إثارتنا لهذه المسألة ليس الهدف منها استغلال الظرف الراهن كما يتصور البعض، ولكن فقط للتدليل على أن المجلس لم يتعامل مع حالات معينة طبقا لنصوص الميثاق وقواعد القانون الدولي. والحادثة التي ذكرتها للتور تعطي بعدا آخر وهو أن مجلس الأمن في معالجته لعدد من القضايا يعمل وفقا لرغبات دول معينة، لا على أساس التخويل الممنوح له بموجب الميثاق. فكما هو معروف، طرحت جامعة الدول العربية اقتراحا لحل ما أصبح يعرف بمشكلة "لوكربي"، ويقضي هذا المقترح، بأن يمثل الليبيان المشتبه فيهما أمام محكمة اسكتلندية وقضاة اسكتلنديين وبمقر محكمة العدل الدولية بلاهاي. وقد قبلت ليبيا بهذا الاقتراح، وقبل به أيضا الكثير من أسر ضحايا الطائرة، كما أيدته منظمات إقليمية دولية هي منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز، وعبر عن ذلك بوضوح ممثلاهما في مجلس الأمن.

إن مجلس الأمن لا يعمل باسم الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، ولو كان يتصرف حقيقة باسم هذه الدول، فالمنظمات التي ذكرتها، يمثل أعضاؤها ما يزيد على ثلثي أعضاء هذه الجمعية الموقرة. والحقيقة المرة هي أن المجلس أصبح تحت سيطرة دولة دائمة العضوية به، ولو لم يكن ذلك هو الواقع فلماذا لا يقبل المجلس بالمقترح العربي باعتباره يوفر أفضل حل لهذه المشكلة التي طال أمدها؟ ولماذا يجاري رغبة دولة متنفذة به لا تريد حلا للمشكلة المذكورة، وكل همها هو إبقاء الشعب الليبي تحت طائلة العقوبات لأطول فترة ممكنة، بحجة أن ليبيا ترفض مثول المشتبه فيهما أمام المحكمة، وهو قول عار من الصحة تماما. فليبيا لم ترفض المحاكمة ولكن، ما أوضحته هو، أن الشخصين ومحاميهم الغربيين رفضوا مثلوهما أمام المحاكم البريطانية أو الأمريكية، لأنهما لن يلقيا محاكمة عادلة حيث أدينا مسبقا من قبل وسائل الإعلام في البلدين، بل أيضا من قبل المسؤولين فيهما وعلى أعلى المستويات.

إن هذا الواقع المرير، يحتم ضرورة إجراء مراجعة شاملة لإجراءات وأساليب عمل مجلس الأمن، وكفالة أن تكون أنشطته أكثر وضوحا، كما يقتضي اتخاذ السبل اللازمة لضمان أن يصبح هذا الجهاز الهام، حصينا ضد أي محاولة للسيطرة عليه، أو استغلاله لتحقيق أهداف خاصة، وفي رأينا فإن المقترحات الآتية تكتسي أهمية بالغة:

أولا، إجراء المزيد من التحسينات على التقرير السنوي لمجلس الأمن بحيث يحتوي في المستقبل على خلفية لما اتخذه المجلس من قرارات، وما أصدره من بيانات، وأن يتضمن أيضا ملخصا للمناقشات التي جرت في جلسات مشاوراته غير الرسمية، وأن يشتمل على تقارير أشمل وأكثر وضوحا عن أعمال اللجان الفرعية التابعة لمجلس الأمن، وخاصة لجان الجزاءات.

ثانيا، أن يعود مجلس الأمن إلى الممارسة الصحيحة في طريقة عمله بحيث يتيح لعموم الدول الأعضاء، الإعراب عن مواقفها فيما يناقشه والمساهمة في عملية صنع القرار به، بدل أن تجد هذه الدول نفسها، كما هو الحال في الوقت الراهن، أمام أمور تقررت سلفا، وفي حالات عديدة بمبادرة من عدد من الدول الدائمة العضوية في المجلس.

ثالثا، أن يوسع المجلس قاعدة التشاور مع الدول غير الأعضاء به، خاصة تلك التي لها علاقة بالقضايا التي يعالجها، وأن يعزز علاقته بالجمعية العامة، وبما

يتيح للجمعية العامة مساءلة المجلس لضمان تحقيق الديمقراطية في قراراته، ولتجنب ازدواجية المعايير في أعماله، وللتأكد من تطابق هذه الأعمال مع أحكام الميثاق. وهذا الجانب يكتسب أهمية خاصة، نظرا لاتجاه عدد من الدول الدائمة العضوية إلى إقحام المجلس في حالات بعيدة كل البعد عن نطاق الصلاحيات المخولة له بموجب الميثاق.

رابعا، إعادة النظر في طرق عمل لجان الجزاءات في المجلس بما يتيح للدول المعنية حضور اجتماعاتها، والسماح لها بالإعراب عن موقفها بشأن المسألة قيد البحث. ومن الأهمية بمكان مراجعة المبادئ الإرشادية لعمل هذه اللجان، بما يحقق تطبيق المبادئ الديمقراطية في اتخاذ قراراتها، وعدم وضع قيود على البت في الطلبات المقدمة لها، كما هو معمول به الآن، حيث يتمتع كل عضو بامتياز النقض ضد أي طلب معروض على اللجنة.

في الختام يأمل وفد بلادي ألا يستخف مجلس الأمن بهذا الاهتمام الكبير بتقريره، وبالمقترحات التي طرحت لتحسين أساليب عمله، وعمل اللجان المتفرعة عنه، ونحن نتطلع إلى أن ينخرط المجلس في عملية جادة تضمن الوضوح والديمقراطية في أعماله، وأن يقدم تقاريره المقبلة بما يتمشى مع أحكام الميثاق، وبما يستجيب لمطالب عموم الدول الأعضاء التي يتصرف المجلس نيابة عنها.

السيد فولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مرة أخرى هذا العام تود كندا أن تغتنم فرصة دراسة الجمعية العامة لتقرير مجلس الأمن، بغية تقديم بعض الملاحظات عن أعمال مجلس الأمن منذ مناقشتنا لهذا الموضوع في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

وأود أن أشكر الممثل الدائم لعمان، بوصفه رئيسا لمجلس الأمن، لعرضه تقرير المجلس على الجمعية العامة.

لقد اتسمت بداية عام ١٩٩٥ من ناحية، بانسحاب الأمم المتحدة من الصومال، ومن الناحية الأخرى، بالشروع في عمليتين كبيرتين، في هايتي وأنغولا. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت الأمم المتحدة في الصومال وفي رواندا وفي البوسنة، والتي أدت إلى شئ من خيبة الأمل بالنسبة لعمليات حفظ السلام، فإن الدول الأعضاء في منظمتنا قد دللت على رسوخ التزامها بالأمم المتحدة بإسهامها السخي بالقوات في هاتين العمليتين. ومجلس الأمن بدوره قد حدد على نحو أشد وضوحا مما كان عليه في الماضي الشروط التي تحكم العمليات. وعلاوة على ذلك، فقد انخرطت الأمم المتحدة في التخطيط بالتفصيل، مما أدى في حالة هايتي إلى الانتقال الفعلي من التحالف المتعدد الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

(تكلم بالانكليزية).

وكما أشار الأمين العام في تقريره "ملحق لخطة للسلام" (A/50/60)، فإن مما لا شك فيه أن مجلس الأمن يجد نفسه في فترة انتقالية، ويدرك القيود المفروضة على إجراءاته ويضاف إلى هذه القيود الآن الأزمة المالية للمنظمة، حيث تشمل آثارها بشكل رئيسي عمليات حفظ السلم. وبلغت المتأخرات لعمليات حفظ السلم بليونين من الدولارات الأمريكية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وأدت الحالة بالأمين العام إلى وقف تسديد النفقات التي تحملتها البلدان المساهمة بقوات في حزيران/يونيه الماضي، وأصدر أيضا تعليمات إلى رؤساء عمليات حفظ السلام تقضي باستكشاف وسائل تحقيق وفورات فورية، بما في ذلك إجراء خفض محتمل في القوات. وعلاوة على ذلك، أعلن الأمين العام في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر، بأنه يرى أن تفاقم الأزمة المالية قد جعل ببساطة من غير الواقعي توخي توسيع قوة الأمم المتحدة للحماية للاضطلاع بالمهام المطلوبة.

وإن هذه الأزمة لخطيرة. وصون السلم مهمة معقدة تنطوي وحدها على تحديات خطيرة بالنسبة للأمم المتحدة ناهيك عن المشكلة الإضافية الخطيرة المتمثلة في قصور التموين. وفي ظل هذه الظروف، لا يسعنا سوى أن نكرر مرة أخرى نداءنا إلى جميع الدول الأعضاء بأن تقدم مساهماتها في عمليات حفظ السلم في موعدها وبالكامل، ودون شروط. ومن الأهمية بمكان أن تتمكن المنظمة من استئناف تسديد النفقات للدول المساهمة بقوات في أقرب وقت ممكن.

وقدمت كندا والدول الأخرى الأعضاء إلى الجمعية العامة مقترحات تستهدف تحسين قدرة الأمم المتحدة على الرد السريع والكثير من هذه المقترحات يتضمن عددا من التوصيات العملية. ونحن نولي أهمية خاصة

لإنشاء مقر دائم يمكن نشره، من شأنه، بالإضافة إلى تعزيز نظام الترتيبات الاحتياطية، أن يعمل على إتاحة نشر سريع لقوة طليعية في الميدان. فاذا تم إنفاذ هذه التوصيات، فإن ذلك سيمنح الأمم المتحدة إدارة أكثر كفاءة لمعالجة الأزمات التي تتطلب استجابة فورية من جانب المجتمع الدولي.

وكثيرا ما تشدد اتفاقات السلام بين الأطراف على نشر بعثة الأمم المتحدة في حينه. حتى في الحالات التي يمكن التنبؤ بها على نحو أكبر، فإن عمليات النشر هذه قد عانت مرارا في الماضي من تباطؤ غير مقبول. وإننا نتطلع للحصول على دعم أعضاء مجلس الأمن في إنفاذ هذه التوصيات. ونأمل أن يعمل هؤلاء مع الدول الأعضاء المعنية على تحسين قدرة الأمم المتحدة على الرد السريع.

ويجب على مجلس الأمن أن يواصل تحسين ما لديه من أدوات للاضطلاع بالمهمة الصعبة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وبامكانه أن يتخذ قرارات مدروسة بعناية وبصورة أشمل؛ وأن يضع أهدافا وولايات للبعثات يلتزم بها الأعضاء التزاما تاما. بيد أنه من أجل القيام بذلك، يجب أن يتوفر للمجلس تقييم واقعي للحالة في موقع الأحداث من وجهة النظر السياسية والعسكرية على حد سواء؛ ويحتاج المجلس إلى معلومات أكثر دقة بشأن الموارد التي ستكون تحت تصرفه، ويجب أن يكون واثقا من أن الأطراف على استعداد لتقديم التعاون الكافي بغية ضمان نجاح العملية.

ويمكن للمجلس، أن يقول، كما كان الحال في الماضي، على تعاون كندا في هذا الجهد الحاسم.

السيد غمبري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن استهل كلمتي بتأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، السفير سالم الخصيبي من عمان، لدى تقديمه التقرير السنوي للمجلس عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

إن الممارسة التي اتبعت مؤخرا والتي يقدم بها رئيس المجلس التقرير إلى الجمعية العامة تخدم عددا من الأغراض. أولا، إنها تعزز العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. ثانيا، تتاح أمام الجمعية العامة فرصة لزيادة اطلاعها على أنشطة مجلس الأمن واتجاه عمله في المستقبل. ثالثا، أنها تشدد أيضا على أهمية المساءلة. فمجلس الأمن يعمل بالنيابة عن جميع الأعضاء في الأمم المتحدة، وبالتالي ينبغي للمجلس أن يرفع تقريرا بشأن أنشطته إلى الجمعية العامة بوصفها هيئة تداولية وبالتالي يضمن تأييد الجمعية العامة لأنشطته وللقرارات التي تتخذ بالنيابة عن الأعضاء.

ومنذ إنشاء مجلس الأمن لفريق عامل غير رسمي معني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، اتخذت سلسلة من الخطوات من جانب أعضائه لتعزيز الشفافية، والتفاعل والمشاورات بين أعضاء المجلس والدول غير الأعضاء فيه. وتتضمن بعض الخطوات المتخذة مؤخرا إحاطات إعلامية منتظمة من جانب رئاسة المجلس لغير الأعضاء، أصبحت الآن ممارسة راسخة. وتعقد كذلك جلسة إحاطة إعلامية لرؤساء المجموعات الإقليمية. علاوة على ذلك، هناك اتفاق بين أعضاء المجلس بشأن زيادة اللجوء إلى الجلسات المفتوحة، وبخاصة، في مرحلة مبكرة من نظرهم في بند من بنود جدول الأعمال.

وتم اتخاذ قرار هام آخر، في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الفائت، في أعقاب مبادرة قدمتها الأرجنتين ونيوزيلندا، والمتمثلة في إنشاء نظام مؤسسي للمشاورات أكثر فعالية بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. وبالرغم من توفر المجال لإجراء التحسين، فإن هذا التطور لقي ترحيبا خاصا، نظرا للتعقيدات والمطالب المتزايدة التي تنطوي عليها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وكبلد رئيسي من البلدان المساهمة بقوات، ترى نيجيريا أن المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات، من ناحية، ومجلس الأمن من ناحية أخرى، ليس أمرا مستصوبا فقط، بل ضروري للاضطلاع التام بالالتزامات الواردة في الميثاق.

ويتوجه وفد بلدي بالشكر للأمانة العامة على الجهود المبذولة في إعداد التقرير الحالي. ونحن ندرك أنه جرى إنفاق الكثير من الوقت والموارد في إصداره. ومع ذلك، ما زال التقرير يمثل أساسا عملية تجميع لمختلف المراسلات التي وردت إلى المجلس والقرارات التي اتخذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونعتقد أنه ينبغي للتقرير أن يقدم في المستقبل تحليلا لأنشطة مجلس الأمن، وللقرارات المتخذة، ومدى تطور تلك القرارات مع مرور الوقت، وبخاصة في

مرحلة الإنفاذ. وقد يكون من المفيد جدا، في رأينا، معرفة ما إذا كان من شأن قرار معين أن يدفع قدما عملية حسم المشكلة المعينة، وأية دروس - إن وجدت - يمكن الاستفادة منها. وبينما ندرك أن هذا سيستغرق الكثير من الوقت والكثير من العمل والموارد الهائلة، فإنه الطريقة الوحيدة للحصول على تقرير عن أنشطة المجلس يكون مساعدا للمستعمل وللقارئ.

وإن كمية العمل في مجال اضطلاع المجلس بمسؤوليته الأولى عن حفظ السلم والأمن الدوليين ما زالت ثقيلة. فقد ازداد العمل ليس فقط من حيث الحجم، بل من حيث النطاق. وكما يشير التقرير، عقد المجلس خلال الفترة قيد النظر ١٥٢ جلسة غير رسمية واتخذ ٧٠ قرارا وأصدر ٨٢ بيانا رئاسيا. وبالإضافة إلى ذلك، عقد أعضاء المجلس ٢٧٤ جلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته، بلغت ٤٢٠ ساعة تقريبا. وهذا يمثل زيادة في العدد بالنسبة لفترة الشهور الـ ١٢ التي سبقت. ومما لا شك فيه، أن نطاق العمل هذا يعكس الظروف المتغيرة لبيئة ما بعد الحرب الباردة. وهذا التغير في الظروف مكّن منظمتنا من أن تبدأ الاضطلاع بدورها المتوخي والوفاء بالتوقعات المتوخاة لدى إنشائها.

ومما يؤسف له، إن هذه البيئة السياسية الجديدة شهدت زيادة في الصراعات جرى الكثير منها داخل الدول إلا أنها تركت أثارا خطيرة على السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأصبح صون السلم الشاغل الرئيسي في زمننا. وغالبية عمليات صون السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة حاليا تجرى في العالم الثالث، والكثير منها في افريقيا، القارة التي انتمي إليها. والأسباب الكامنة وراء هذه الصراعات هي أسباب اجتماعية واقتصادية، وهي تؤكد أيضا على الصلة الحميمة بين السلام والتنمية والحاجة المتجددة للالتزام العالمي بكليهما.

وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي معالجة الصراعات في أي جزء من العالم على أساس المساواة، وأنه لا يجوز أن تحدث بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن انطباعا بأن الصراعات في بعض أجزاء العالم أهم من الصراعات في أجزاء أخرى. فالسلام والاستقرار الدوليان، في نهاية الأمر، كل لا يتجزأ - وهذا في رأينا هو جوهر الأمن الجماعي.

ختاما، يود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على إيمانه بأن المجلس في حاجة ماسة إلى تنشيط وإصلاح هيكلي، لا من حيث أساليب عمله وإجراءاته فحسب، بل من ناحية تكوينه وحجمه أيضا. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يصون ويعزز مصداقيته وشرعيته وفعاليته، وأن يستجيب بشكل كاف للواقع القائم وللتحديات الصعبة التي يواجهها، إلا من خلال زيادة العضوية في فئتيه الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، وعلى أساس التوزيع الجغرافي المنصف. ولهذا فإننا نطالب الجمعية العامة بأن تجدد التزامها بهذا المبدأ في معالجتها لهذه المسألة.

السيد رويين (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تنظر الجمعية العامة الآن، كعادتها في كل عام، في تقرير مجلس الأمن. والتقرير المعروض علينا اليوم يشمل أنشطة المجلس للفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٥. وهذا التقرير الكبير الحجم يشهد على كثافة أنشطة مجلس الأمن، ويشكل وثيقة مفيدة لتتبع الأسلوب الذي عولجت به البنود المعروضة على المجلس. وفي هذا الصدد، نتوجه بشكرنا إلى الأمين العام.

ونظر الجمعية العامة في هذا التقرير يتيح لي الفرصة لأن أتكلم عن مسألة الشفافية في أنشطة المجلس، وسأقصر كلامي على ذلك الموضوع. هذه الشفافية، من وجهة نظري، تحسنت بالتأكيد في السنوات القليلة الماضية. ولا يسعني إلا أن أثني على الجهود المبذولة لتحسين وصول الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن إلى معلومات عن أعمال المجلس. والنشر المسبق لجدول الأعمال المؤقت للمجلس وبرنامج عمله الشهري، والتقارير الشفوية المنتظمة التي يقدمها رئيس المجلس، وإمكانية إجراء مناقشة علنية، والاقتراحات الخاصة بتحسين شفافية العمل في مختلف لجان الجزاءات، كلها تدابير لا يمكن إلا أن تكون مبعثا على الارتياح.

وفيما يتعلق بالجزاءات، نرى أنه يمكن بذل مزيد من الجهود لتحقيق الشفافية. وعلى سبيل المثال، اتخذ مجلس الأمن في الأسبوع الماضي قرارا بإنشاء نظام لتعليق الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومع ذلك، لم نحصل منذ ذلك الحين على أية معلومات عن تنفيذ نظام التعليق هذا. وهذا مثال واحد على التقدم الذي لا يزال يتعين تحقيقه في هذا المجال.

ومن جملة تدابير الشفافية، نريد أن نكرر التأكيد على الأهمية الخاصة التي نعلقها على المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. فهذه البلدان التي تقدم الوحدات العسكرية، وتمكن بالتالي من تنفيذ مقررات مجلس الأمن، لها حق مشروع في التعبير عن آرائها أثناء عملية اتخاذ القرار. ونرى أن ذلك من شأنه أيضا أن يعزز فعالية قرارات مجلس الأمن. فما من شك في أن عملية التشاور تقوي التزام المساهمين بقوات بتنفيذ الولايات التي يعتمدها المجلس. هذا علاوة على أن خبرة البلدان المساهمة بقوات يمكن أن تساعد المجلس في صياغة الولايات وتكييفها مع تطورات الحالات التي أنشئت من أجلها. ومع التأكيد على الحاجة إلى مواصلة عملية التشاور مع المساهمين بقوات وتحسين هذه العملية، فما زلنا على وعي تام بأن القرارات السياسية النهائية ترجع إلى مجلس الأمن ذاته. ودون الرغبة في الطعن في دائرة اختصاص المجلس، نرى من المهم أيضا أن تتاح الفرصة للجميع لأن يعبروا عن شواغلهم. وصحيح أنهم يفعلون ذلك الآن، ولكن ربما كان في الإمكان زيادة تحسين هذه العملية.

ونرى أن التدابير الرامية إلى تحسين الشفافية في أعمال المجلس تمثل تطورات إيجابية، وهي موضع ترحيبنا. وهذه التدابير لا بد من مواصلتها وتحسينها، وأن يضفي عليها، إن أمكن، درجة مناسبة من الصفة الرسمية. ونحن على اقتناع، في هذا الصدد، بأن الواقعية والتجربة هما أفضل دليل لنا. ونحن نلمس شيئا من المخاطرة في محاولة إضفاء الطابع المؤسسي على هذه التدابير قبل أن يتاح لها الوقت لكي تتطور وتنضج. ومن الأهم في نظرنا أن نحافظ على أداة قد تدمرها الرسمية المفرطة.

السيد سايشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): في السنوات القليلة الماضية، ركزت الدول الأعضاء اهتمامها على تحسين العمل في الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة بغية تعزيز سلطة الأمم المتحدة في العالم، وكذلك دورها ونفوذها في تشكيل العمليات التي تحدد الاتجاهات الرئيسية في السياسات الدولية والدبلوماسية المتعددة الأطراف.

وعند النظر إلى أعمال مجلس الأمن في غضون السنة قيد الاستعراض، نجد أن المجلس كان مشغولا حقا بأحداث لها صلة بحالات من الأزمات. وكل هذا يتضح من تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة. وغني عن البيان أن المهام المطروحة على الأمم المتحدة أصبحت، بشكل متزايد، جديدة في نوعها، وأنها الآن تتعلق بصراعات بين دول ازدادت عددا في السنوات الأخيرة. وهذا العدد المتزايد من الصراعات ومصادرها الإقليمية يبين مدى تعمق جذور المشاكل السياسية التي تواجهها المناطق المعنية، ويشهد على عمق الأزمات التي تؤثر على مجرى الأحداث في العديد من هذه المناطق.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أنه على الرغم من نجاح بعض التدابير، فقد ثبت أن النهج القديمة المتبعة في تسوية الصراعات ليست فعالة. ومن المؤسف أن هذه الحقيقة أصبحت تصدق أيضا يوما بعد يوم على عملية تقديم المساعدة الإنسانية التي تمثل أحد الطرق الهامة التي يستجيب بها المجتمع الدولي من الناحية التقليدية لحالات الهجرة والأزمات. ويرى الكثيرون أن الأمم المتحدة بشكلها الحالي ليست مستعدة استعدادا كافيا للاضطلاع بعمليات عسكرية؛ والدول الأعضاء لا تنظر دائما نظرة إيجابية إلى عمليات حفظ السلام.

وقد حان الوقت لإعادة النظر في نهج مجلس الأمن إزاء هذه الحالات، واستعراض طبيعة وأساليب مشاركته في حسم الصراع، وإعداد معايير قائمة على أسس سليمة لتحليل حالات الصراع، والنظر في الطرق التي يمكن للمجلس من خلالها أن ينسق أعماله مع أعمال الجمعية العامة - وهي الهيئة التي تعبر بالكامل عن توازن المصالح بين جميع الدول. ولا يمكن أن نتجاهل أن هناك دولا كثيرة ترى أن رغبة مجلس الأمن المتكررة في أن يكون مستقلا في تصرفاته تنطوي على خطر جسيم، في ضوء السلطة الموكولة إلى المجلس بالنسبة لفرض الجزاءات واتخاذ القرار باستعمال القوة.

وهذا يفسر السبب في وجود عدد كبير من الاقتراحات التي تدعو مجلس الأمن إلى عقد مزيد من الجلسات الرسمية العلنية، بدلا من الاجتماعات التي تعقد خلف أبواب مغلقة، وتقديم المعلومات في الوقت المناسب إلى الدول غير الأعضاء في المجلس بشأن القرارات التي يجري اعدادها، وتوفير نسخ من مشاريع قراراته للدول الأعضاء قبل أن يجتمع للنظر فيها.

وثمة مزايا لا شك فيها من ممارسة تعميم مواد مجلس الأمن على جميع الدول الأعضاء في المرحلة التي يتم فيها إعداد المسائل للنظر فيها، لا بعد دراستها في موعد لاحق، عندما يكون القرار قد اتخذ بالفعل وعندما يستخدمه العالم للحكم على فعالية عمل المنظمة ككل - وبالتالي الحكم على مواقف الدول التي ليست أعضاء في المجلس ولم تشارك بالتالي في صياغة قراراته واعتمادها.

إن إجماع كل المتكلمين أثناء الاجتماع التذكاري الخاص بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، على تأكيد الحاجة إلى زيادة شفافية عمل مجلس الأمن ككل، تتطلب أن يتخذ مجلس الأمن الخطوة المنطقية التالية في إصلاح أساليب عمله. وهذا الإصلاح يجب، في المقام الأول، أن يزيد من إمكانية وصول جميع الدول إلى كل المعلومات المتاحة عن أنشطة المنظمة ومجلس الأمن. وبيلاروس ليست عضوا في المجلس ولكن سنحت لها الفرصة مرة واحدة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ أن تشارك في عمله. ولذلك فإن الرأي العام في بلادي يقيّم فعالية الأمم المتحدة بالدرجة الأولى على أساس الأنشطة الرئيسية للمنظمة، بما فيها قرارات مجلس الأمن، وكذلك بالطبع على أساس المعلومات التي يوجه إليها انتباه الدول الأعضاء. ومن الواضح تماما أنه ينبغي أن تكون هذه المعلومات مباشرة، وغير منقولة أو مفسرة، مهما كانت دقة هذه التفسيرات وبراعتها، بغية تفادي تشويه هذه المعلومات وجعلها موثوقة بالكامل.

ولذلك فإن مسألة جعل المعلومات التي تستخدم لإعداد القرارات المناسبة لمجلس الأمن متاحة ومتوفرة في الوقت المناسب ليست مسألة ثانوية بالنسبة لنا. فهي مسألة سياسية وليست تقنية. وإتاحة إمكانية المشاركة في صياغة التوصيات التي سيدرسها مجلس الأمن مسألة هامة بالنسبة لنا حيث أنها تعزز أهمية إقامة نظام أمن دولي يعبر عن المصالح الوطنية لدولتنا في ظل خلفية نبذها الطوعي لقدرتها في ميدان الأسلحة النووية، وبالتالي الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بنزع السلاح.

وللأسف، ما زال تقرير مجلس الأمن لا يسمح لنا بتقييم مدى تعقد الأوضاع التي يعالجها المجلس وسلامة القرارات التي يتخذها. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك عدد من الأمثلة التي لم يتمكن فيها حتى جميع أعضاء المجلس، من رؤية الوثائق التي استخدمت كأساس لاتخاذ مجلس الأمن لإجراء لاحق، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية. وفي رأينا، أن التقرير يفتقر إلى الطابع التحليلي اللازم، ولا يمثل، كما كان الحال من قبل، أكثر من بيان صريح بما تم القيام به وما هو معروف بالفعل. ونحن نأمل في أن يتاح لنا في المستقبل أساس أقوى لإعطاء تقييم إيجابي.

واسمحوا لي أن أعلق بإيجاز على مشكلة أخرى، وهي مسألة فرض الجزاءات. ولما كان نظام الجزاءات يعطل من الناحية العملية المسار الطبيعي والمتوازن لاقتصاد المناطق المجاورة كلها، ويقوض هيكلها الاقتصادي بأكمله، ويمزق الصلات الاقتصادية الخارجية، فإننا بحاجة إلى آلية للنظر بحرص، قبل اتخاذ أي قرار بشأن فرض جزاءات على أي بلد، في الآثار المحتملة لاتخاذ مثل هذه الخطوة بالنسبة للبلد المستهدف بهذه الجزاءات، وكذلك بالنسبة للبلدان الثالثة.

إننا نشاطر الرأي بأن الجزاءات ينبغي فرضها دوما بهدف محدد في الأذهان. ومن ثم ينبغي، منذ البداية، توفير السبل والمعايير اللازمة لرفع نظام الجزاءات، كما ينبغي استعراض شروط تطبيق النظام بصورة منتظمة.

هذه هي آراء وفدنا حول هذا البند.

السيد العربي (مصر): لقد نص الميثاق على أن يقدم مجلس الأمن تقارير سنوية وخاصة إلى الجمعية العامة، تشمل بيانا بأوجه نشاط المجلس، وتعكس طبيعة العلاقة بين الجهازين، تلك العلاقة التي أرادها الميثاق أن تكون مؤسسية ووطيدة.

ويتضح من التقرير محل البحث أن اهتمام المجلس كان يتركز بصفة رئيسية على منطقتي يوغوسلافيا السابقة وأفريقيا. ففي يوغوسلافيا السابقة تناول المجلس العديد من المسائل التي تضمنت تغييرا في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، وفي حالات الطوارئ الإنسانية، بالإضافة للمسائل المتصلة باستخدام قوات الأمم المتحدة في حماية شحنات الإغاثة الإنسانية. كما يوضح التقرير دعم المجلس للجهود التي تبذل من أجل التوصل لتسوية سياسية من خلال التفاوض، مستخدما في ذلك الجزاءات الإلزامية كوسيلة لتحقيق هذا الهدف. وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لمجلس الأمن في

معالجته لمشكلة يوغوسلافيا السابقة، والتي توقعنا أن يتضمن تقرير المجلس هذا العام تحليلا لها وردا عليها، إلا أن التقرير قد أتى خاليا من أي إشارة إليها.

وفي أفريقيا، فإننا نقدر إنشاء المجلس لست عمليات لحفظ السلام، لا تزال أربع منها مستمرة، بعد أن أنجزت عملية موزامبيق ولايتها بنجاح، وتم سحب قوات الأمم المتحدة في الصومال بعد أن أدت مهمتها الإنسانية دون استكمال مهمتها السياسية. وما زالت العمليات الأربع الباقية في أنغولا ورواندا والصحراء الغربية وليبريا تؤدي المهام الموكلة إليها، والتي لم تتلق الجمعية العامة أي تقرير عن مدى تقدمها في عملها. كما أولى المجلس أهمية خاصة إلى إيفاد عدد من البعثات إلى بوروندي والصحراء الغربية والصومال وموزامبيق في جهود مستمرة لحل النزاعات القائمة في هذه البلدان من أجل التعاون المثمر والبناء مع منظمة الوحدة الأفريقية.

بالطبع فإن اهتمام المجلس بالأحداث في البلقان وفي أفريقيا لا ينبع من اختيار المجلس، إنما ينبع من كون هاتين المنطقتين قد شهدتا أكثر النزاعات التي ظهرت أو استمرت خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وتقضي المادة ١٥ من الميثاق أن يتقدم المجلس بتقارير وافية ودورية عن أعماله إلى الجمعية العامة، خاصة مع تزايد نشاط المجلس وتلاحق اجتماعاته، وتنوع المشكلات التي يعالجها وتنوع أسلوب معالجته لهذه المشكلات ذاتها، بما تتزايد معه الحاجة إلى إعادة النظر في أسلوب التقارير التي يتقدم بها المجلس إلى الجمعية العامة.

وكما سبق أن أوضح وفد مصر من قبل، فإن مفهوم التقرير ليس إحاطة الجمعية العامة بتواريخ انعقاد الاجتماعات أو بالقرارات التي اتخذها المجلس والمستندات التي استند إليها في ذلك، حيث أن هذه المعلومات تتوافر لدى الدول الأعضاء، وإنما المطلوب هو التعرف على رؤية المجلس لتطورات النزاعات التي يتناولها ومدى تهديدها للسلم والأمن الدوليين، وقد يكون الأهم من ذلك بكثير تحليل المجلس لهذه التطورات واقتراحاته بشأن معالجة هذه النزاعات أو الحالات، بما فيها ما قد يرى المجلس من إمكانية أن تساهم الجمعية العامة في تعزيز جهود الأمم المتحدة في جميع هذه المجالات.

إن التقرير محل البحث اليوم يقدم دراسة إحصائية سردية لنشاط المجلس في الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ دون أن يقدم أي معلومات موضوعية حول الأسباب الكامنة وراء قراراته الهامة، أو عن أعمال أجهزته ولجانه الفرعية، أو عن العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية فيما يتصل بهذه القضايا. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ثلاثة أمور رئيسية، تمثل في مجموعها الخصائص الدستورية والتنظيمية وكذلك التطورات السياسية التي تحدد الإطار العام للعلاقة المؤسسية بين الجمعية والمجلس في مجال حفظ السلام والأمن الدولي:

أولا، فيما يتعلق بالطبيعة الدستورية للعلاقة، فإنها تنبع من أن الميثاق، وهو الوثيقة الدستورية التي تحكم العلاقة بين مختلف الأجهزة، قد أشرك الجمعية العامة مع مجلس الأمن في مسؤولية المحافظة على السلام والأمن الدولي. فالمجلس له مسؤولية رئيسية. ولكنها ليست مسؤولية تقتصر عليه وحده. ويكفي هنا الإشارة إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عندما نظرت مسألة "نفقات معينة" "Certain Expenses" عام ١٩٦٢. فقد أكدت المحكمة - بوصفها الجهاز القانوني للأمم المتحدة - طبيعة العلاقة بين هذين الجهازين الرئيسيين على الوجه السالف الإشارة إليه بأن ذكرت أن الجمعية العامة لها مسؤولية ثابتة في الحفاظ على السلام والأمن الدولي.

ثانيا، فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية، وبحكم أن الجمعية العامة تعتبر الجهاز الذي تشترك فيه جميع الدول الأعضاء، فقد أضفى عليها الميثاق صلاحيات واسعة خاصة في المواد ١١ و ١٢ و ١٤ بحيث أصبحت الجمعية العامة، في واقع الأمر، الجهاز الأعلى الذي يحق له تلقي التقارير من جميع الأجهزة الرئيسية الأخرى ومساءلة هذه الأجهزة وتوجيهها.

الأمر الثالث يتعلق بالتطورات السياسية، إذ يجدر الأخذ في الاعتبار أن الجمعية العامة قد أثبتت عام ١٩٥٦ فاعليتها في تطوير أسلوب معالجة الأمم المتحدة للموضوعات التي تمس السلم والأمن الدولي، في وقت كانت هناك فيه فجوة واسعة نجمت عن إحجام المجلس عن الالتجاء إلى تطبيق أحكام الفصل السابع عندما يتهدد السلم الدولي، وذلك بالطبع في مرحلة الحرب الباردة. فقد اتسمت الفترة بين عام ١٩٤٦ وعام ١٩٥٦ بفشل مجلس الأمن في إبرام

الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة ٤٣ من الميثاق، وبالتالي عدم توافر القوات العسكرية للدول الأعضاء لاستخدامها في مواجهة الحالات التي تهدد السلم. واقتصر الأمر في هذه المرحلة على إيفاد مراقبين لمراقبة وقف إطلاق النار. ولكن عندما نشبت الحرب الكورية عام ١٩٥٠ كان الحل الوحيد المتاح أمام المجلس هو أن يعهد لإحدى الدول بمهمة تنفيذ قراراته. وبالطبع لم يكن هذا الوضع مرضيا واتجه التفكير إلى ضرورة التوصل إلى ترتيبات أكثر قبولا وأكثر فعالية وأكثر استقرارا في إطار الميثاق. وعندئذ تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية باقتراحها المعروف الذي أصدرته الجمعية العامة في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٠ وأطلق عليه قرار الاتحاد من أجل السلام.

وقد عانى هذا القرار على مدى السنين من انتقادات عنيفة حول شرعيته من جهة، كما شكك البعض في حجمه الحقيقي ومدى تأثيره، من جهة أخرى. ولكن كل هذه الانتقادات والشكوك تلاشت في الهواء عندما هاجمت ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة مصر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ وفشل المجلس في الارتفاع إلى مستوى مسؤولياته التي قررها الميثاق إزاء العدوان الثلاثي. عندئذ أحيل الأمر إلى الجمعية العامة وفق قرار الاتحاد من أجل السلام. وتفتق الذهن، بمبادرة من وزير خارجية كندا ليستر بيرسون وتأييد من الأمين العام للأمم المتحدة داج همرشولد، عن إنشاء قوات الطوارئ الدولية التي تعتبر في واقع الأمر أول قوة حفظ سلام بناء على قرار من الجمعية العامة. وتعاقبت التطورات لكي تصبح قوات حفظ السلام الركيزة الأولى التي تحمي السلام في عالمنا المعاصر. ولذلك علينا أن نتذكر دائما أن الجمعية العامة - وليس مجلس الأمن - هي التي ابتكرت مفهوم حفظ السلام.

تولى الرئيس الرئاسة.

إن تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة، يستلزم العمل على تحقيق أكبر قدر من التعاون وفق الضوابط والشفافية اللازمة لإقامة علاقة صحية وشرعية بين المجلس والجمعية. ولتحقيق ذلك فإننا نؤكد على أهمية الإشارة مرة أخرى إلى بعض اقتراحات سبق لوفد مصر أن تقدم بها والتي أوجزها فيما يلي:

أولا، أن تكون تقارير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة كل ثلاثة شهور، وتتناول بالتحليل والتقدير تطورات كافة المسائل قيد النظر في المجلس والرؤية المستقبلية للمجلس بشأنها.

ثانيا، أن تتاح الفرصة للجمعية العامة للتقدم إلى مجلس الأمن برد على تقرير المجلس يتضمن وجهة نظر الجمعية العامة في كافة المسائل التي يبحثها المجلس، انطلاقا من مسؤوليتها بالمشاركة في حفظ السلم والأمن الدوليين بموجب أحكام الميثاق ذات الصلة.

ثالثا، أن يوفر المجلس - بالأسلوب الذي يراه مناسبا - المعلومات اللازمة عن المشاورات غير الرسمية التي يجريها حول الموضوعات المختلفة ويبرز الاتجاهات التي ظهرت خلال هذه المشاورات.

رابعا، أن يصدر مجلس الأمن تقارير دورية عن عمليات حفظ السلام الجارية وأهدافها، وما تحقق من هذه الأهداف، والعقبات التي تصادف تحقيق هذه العمليات لمهمتها، وتوصيات المجلس لما يمكن للجمعية العامة أن تضطلع به لتعزيز مهمة هذه العمليات. وأن يتلقى المجلس أيضا وبالتبعية تقريرا من الجمعية العامة عن تصوراتها ومجهوداتها في هذا الصدد.

خامسا، النظر في إيجاد آليات مشتركة بين الجمعية والمجلس لمعالجة الموضوعات المتماثلة وفقا لقواعد وضوابط ثابتة يتفق عليها.

وفي الختام أود أن أؤكد أن اهتمام مصر بالعمل المشترك البناء بين الجمعية العامة ومجلس الأمن لتحقيق أهداف ومقاصد المنظمة، يجعلنا نطالب من جديد بإعادة النظر في أسلوب التعاون المتبادل بين الجهازين الرئيسيين بهدف تحقيق أقصى كفاءة ممكنة لأداء المنظمة لمهامها، وبصفة خاصة للمهام المتصلة بأمن وسلامة المجتمع الدولي ككل. ويأمل وفد مصر أن تتلقى الجمعية العامة في السنوات القادمة تقارير تعكس هذا المفهوم، وإننا على ثقة بأن استجابة الجمعية العامة لهذه التقارير سوف تخدم مساعي المحافظة على السلام العالمي.

السيد حمدون (العراق): يقدم مجلس الأمن تقريره السنوي إلى الجمعية العامة بموجب المادة ١٥ من

الميثاق. وهذا الاجراء يستند في موجباته المنطقية إلى المادة ٢٤ التي خولت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجبها مجلس الأمن أن يعمل نيابة عنها.

واستنادا إلى هذا الفهم، فإن تقديم المجلس لتقريره السنوي هو الفرصة المناسبة للجمعية العامة لبحث أعمال المجلس وتقييم مدى التزامه بالولاية التي خولته اياها الدول الأعضاء.

وللأسف إن هذه الممارسة جُردت من محتواها من خلال تقديم المجلس تقريرا سنويا سرديا عن أعماله لا يتضمن أمورا مضمونية تسمح بتقييم عمل المجلس تقييما موضوعيا جاداً، وبالتالي يخسر المجلس فرصة دعم الجمعية العامة له، وتخسر الجمعية العامة فرصة تقييم عمل واحد من أخطر أجهزة الأمم المتحدة.

وتقرير المجلس لهذا العام، المعروض علينا في الوثيقة A/50/2، رغم الاضافات التي أدخلت عليه، لا يشذ عن هذه القاعدة. فهو يستعرض عناوين المواضيع التي بحثها المجلس وقراراته وبياناته بشأنها، ولا يشير إلى المنطق الذي كان وراء القرارات الصادرة، ولا يتضمن خلاصة عن مشاورات المجلس في جلساته غير الرسمية المغلقة - وهي تشكل الغالبية العظمى من اجتماعاته، ولا يشير إلى مصادر المعلومات التي اعتمد عليها المجلس في تقييمه للمواقف واتخاذ القرارات، ولا إلى الأولويات التي وضعها لعمله ومبرراتها، ولا إلى تقييم المجلس للتطورات التي حصلت خلال السنة في القضايا التي عالجها، وغير ذلك من الأمور التي تمس جوهر أسلوب عمل وصلاحيات المجلس.

إن غياب المضمون في تقرير المجلس لا يسمح للجمعية العامة بأن تحدد هل أن المجلس استخدم الصلاحيات المخولة له من الدول الأعضاء بصورة صحيحة أم لا، وأين تكمن النجاحات والاخفاقات. وغياب مُساءلة الجمعية العامة للمجلس أدى، وخاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة، إلى تفرد المجلس باتخاذ قرارات في غاية الخطورة بعضها كان بعيدا عن نص وروح الميثاق. كما سمح ذلك للمجلس بالتجاوز على مسؤوليات الجمعية العامة التي عهدها بها الميثاق عن حفظ السلم والأمن الدوليين، وبالذات المواد ١٠ و ١١ و ١٤، وسمح له أيضا بالتجاوز على صلاحيات واختصاصات الدول في التصرف بشؤونها الداخلية. وهذا الأمر أضر بمصداقية المجلس مثلما أضر بمصداقية الأمم المتحدة، مما يستدعي تصحيح الخلل ومطالبة المجلس بتقرير مضموني شامل ضمن مجموعة خطوات لضمان إشراف الدول الأعضاء على أعماله.

وكما أشرنا، فقد تضمن تقرير المجلس لهذا العام بعض الاضافات ومن بينها البيانات التي اعتمدها المجلس بهدف تحسين طرائق عمله. ولكن هذه البيانات لم تدعمها إجراءات تحولها إلى واقع عملي. وسأورد هنا مثالا على ذلك:

نص البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥، والمشار إليه في الفصل العاشر من التقرير، على ما يلي:

"يوافق المجلس على أن الهدف من الجزاءات الاقتصادية ليس المعاقبة وإنما تغيير سلوك البلد أو الطرف الذي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. أما الخطوات المطلوبة من ذلك البلد أو الطرف فينبغي أن تكون محددة بوضوح في قرارات مجلس الأمن، كما ينبغي إخضاع نظام الجزاءات المعني لاستعراض دوري ورفعه عندما تنفذ أهداف الأحكام المعنية في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا يزال المجلس مهتما بالتكفل ضمن هذا الاطار باتخاذ التدابير المناسبة لتأمين وصول الامدادات الإنسانية إلى السكان المتضررين". (S/PRST/1995/9، ص ٤)

وإذا تساءلنا هل اتخذ المجلس أي إجراء لتنفيذ مضمون بيانه هذا تجاه دولة تتعرض للعقوبات مثل العراق، لكان الجواب بالنفي. فلم يغير بيان النوايا هذا من حقيقة أن الجزاءات على العراق استمرت كأداة عقاب جماعي ضد شعب كامل، ولا من حقيقة أن الخطوات المطلوبة من العراق لرفع العقوبات لا تزال على غموضها الوارد في قرارات مجلس الأمن، ومنها الفقرة ٢١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، ولا من حقيقة أن الاستعراضات الدورية لنظام العقوبات لم تغير شيئا نحو الأحسن، بل نحو الأسوأ دائما، ولا من حقيقة أن مجلس الأمن لم يكفل وصول الامدادات للمدنيين العراقيين، بل ساوم العراق على وحدة أراضيه من أجل إفراغ مبدأ "النفط مقابل الغذاء" من مضمونه الإنساني، وأصدر قراره ٩٨٦ (١٩٩١) الذي يهدف من ورائه إلى التنصل من مسؤولية تعريض شعب كامل للموت بسبب الحصار.

وإضافة إلى ما سبق، فإن تقرير مجلس الأمن أهمل الاشارة إلى أنشطة أجهزة المجلس الفرعية والتي تمثل أعمالها أهمية كبرى للدول الأعضاء، وخاصة لجان العقوبات التي تتعامل مع قضايا تمس لقمة الغذاء لشعوب كثيرة. والاشارات الوحيدة الواردة في التقرير عنها تتعلق بالتحسينات التي أدخلت على طرائق عمل هذه اللجان والمذكورة في بيان رئيس المجلس المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥. وفي الوقت الذي نرحب فيه بهذه التحسينات، فإن تحسينات أخرى أكثر أهمية مطلوبة، ومنها:

أولا، التفسير القانوني الدقيق والواضح لقرارات المجلس المحددة لاختصاصات لجان المقاطعة وصلاحياتها، ووضع قواعد ثابتة للإجراءات الخاصة بعملها في ضوء ذلك، لمنع التفسيرات المتطرفة والسياسية التي يُبديها بعض أعضاء اللجان.

ثانيا، تغيير صيغة اتخاذ القرار في اللجان من التوافق، الذي يعني عمليا منح جميع الأعضاء حق النقض (الفيتو)، إلى أغلبية الثلثين، وذلك لمنع حالات تعطيل التوافق من قبل بعض الأعضاء لأغراض سياسية.

ثالثا، السماح للدول المستهدفة بالجزاءات حضور اجتماعات اللجان بصفة مراقب والسماح لها بالمشاركة في مناقشاتها حيثما تطلب ذلك، بغية توضيح طبيعة الطلبات المقدمة إليها.

رابعا، إضفاء شفافية أكبر على عمل اللجان من خلال تسهيل اطلاع الدول الأعضاء على المحاضر الحرفية لاجتماعاتها. إن هذا الاجراء سيفيد، من بين أمور أخرى، في الحد من مبالغة بعض أعضاء اللجنة في رفض توريد مواد إنسانية للبلد المستهدف، مثلما يحصل عادة في حالة اللجنة المعنية بالعراق حيث يعترض بعض أعضاء اللجنة على توريد مواد انسانية مثل أقلام الرصاص ودراجات الأطفال والكتب والدفاتر المدرسية وأسرة المستشفيات وغير ذلك بذرائع واهية.

خامسا، إبقاء لجان المقاطعة على اطلاع على نحو مستمر بالدراسات والاحصائيات عن الحالة الإنسانية للسكان المدنيين في البلد المستهدف، والتشاور مع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية فيما يتعلق بتأثيرات الجزاءات على البلد المستهدف، وتقديم توصيات بخصوصها إلى مجلس الأمن.

نأمل أن يأخذ مجلس الأمن بملاحظاتنا وملاحظات بقية ممثلي الدول المحترمين، وأن نجتمع في العام القادم لمناقشة تقرير مضموني ثري للمجلس.

السيد غويرا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسرني بالغ السرور أن أتكلم اليوم نيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز. وأود في البداية أن أهنئ السفير سالم بن محمد الخصيبي، الممثل الدائم لسلطنة عمان، على العمل الرائع الذي أداه بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

والتقرير عن أعمال مجلس الأمن يتضمن ملخصا للقرارات والتدابير التي اتخذها المجلس وكذلك مراسلات المجلس ووثائقه الأخرى. وللأسف إن التقرير يظل وصفا وتجميعا للمعلومات ولا يتضمن تحليلا كافيا للمسائل المعروضة على المجلس. والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة ينبغي في رأينا أن تقوم على الحوار الصريح المتواصل. ويتعين بذل الجهود لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٨.

ومع أن عدد الجلسات الرسمية والساعات المخصصة للمشاورات زاد منذ العام الماضي، ومع أن حالات حدثت اشترك فيها غير الأعضاء في مجلس الأمن في جلساته، فمازال من الضروري تأمين مشاركة أوسع من البلدان من غير أعضاء المجلس قبل الاعتماد الرسمي لقراراته. وينبغي الاحجام عن استغلال جلسات المجلس الرسمية العلنية لمجرد إضفاء الصيغة الرسمية على القرارات التي يكون الاتفاق عليها قد تم فعلا خلف أبواب مغلقة.

ونرحب مع هذا بارتياح بالجلسات الإعلامية غير الرسمية التي تعقدها الرئاسة بشأن الأعمال الراهنة للمجلس. ونرجو أن تظل هذه الاجتماعات تعقد بصورة منتظمة ومتواترة؛ وألا يترك قرار عقدها للرئيس الشهري. ففي هذه الاجتماعات يتاح للوفود غير الأعضاء الحصول على التقارير الشفوية التي يقدمها كبار موظفي الأمانة العامة والتي لا تظهر في هذا التقرير.

وكما أتيحت لنا الفرصة لأن نوضح في بيان سابق نيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن البند ٤٧ من جدول الأعمال، فإن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في حركة عدم الانحياز الذين اجتمعوا في قرطاجنة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أجروا تحليلا مفصلا لأداء الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن بشأن الأوضاع الدولية الراهنة.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أذكر بالمعايير التي صاغتها الحركة على أعلى مستوياتها بشأن هذه القضية:

"يرحب رؤساء الدول والحكومات بالمساعي المبذولة حاليا لإعادة تشكيل وتحسين هياكل وإجراءات معينة في الأمم المتحدة باعتبار ذلك عنصرا أساسيا لتعزيز تعددية الأطراف بقصد تأمين مشاركة على قدم المساواة وتمثيل أكثر توازنا وتحسين التوازن تمشيا مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وفي هذا السياق يشددون على ضرورة تعزيز الديمقراطية في الأمم المتحدة بحيث تعكس عالمية المنظمة على نحو أفضل وتفي بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وأكدوا خصوصا على ضرورة توافر الديمقراطية والشفافية الكاملتين في أعمال المجلس نظرا إلى ممارساته وأدائه مؤخرا. وأعربوا عن تصميمهم على المشاركة البناءة في عملية تنشيط الإنعاش والإصلاح لاعتقادهم الجازم بأن الأمم المتحدة محفل لا غنى عنه ويتعين دعمه وتعزيزه. غير أن إضفاء الديمقراطية على السياسة الدولية وعلى المؤسسات الاقتصادية المتأصل في هذه العملية مازال يعرقله الحريصون على الحفاظ على مركز قوتهم المتميز. وفي هذه المساعي ينبغي أن يكون الغرض الأساسي جعل المنظمة أكثر استجابة للواقع المتغير وللتحديات المستجدة المتمثلة في السلام والتنمية في سياق دينمي.

"ونظرا إلى تزايد اتجاه بعض البلدان إلى ممارسة نفوذ لا مبرر له على مجلس الأمن وإلى الدور المتميز والمهيمن الذي يكفله حق النقض لأعضاء المجلس الدائمين، وهو ما يتعارض مع هدف إشاعة الديمقراطية في الأمم المتحدة، فإن رؤساء الدول والحكومات يؤكدون موقفهم الذي اعتمدوه في مؤتمرات القمة الخامس والسادس والعاشر فيما يتعلق بالامتياز الخاص للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لممارسة هذا الحق، وألزموا أنفسهم بالنشاط في الدعوة إلى تقليصه في الطريق إلى إلغائه نهائيا. ثم أنهم مع الترحيب

بالإجراءات التي اتخذها المجلس بخصوص الشفافية وطرق العمل فيه، فهم يرونها غير كافية ويحثون الجمعية العامة على أن توصي المجلس بتدابير أخرى تكفل إشاعة الديمقراطية الكاملة فيه.

"ويشددون على أهمية تعزيز الأداء الفعال في مجلس الأمن باعتماد تدابير محددة وفعالة ترمي إلى تحسين علاقة عمل المجلس بالجمعية العامة، وبأجهزة الأمم المتحدة الأخرى وبالدول غير الأعضاء في مجلس الأمن. ويؤكدون أيضا على ضرورة تطبيق المادة ٥٠ من الميثاق وذلك على وجه الخصوص بإضفاء الطابع المؤسسي على الأحكام ذات الصلة في تلك المادة؛ واعتماد تدابير فعالة أخرى لتمكين غير الأعضاء من أن يعرضوا على المجلس مشاكلهم ومصاعبهم بغية إيجاد الحلول لها.

"وتسليما منهم بالأهمية التي اكتسبتها الجلسات المغلقة غير الرسمية التي يعقدها أعضاء المجلس، فقد أكدوا من جديد اقتناعهم بأن تلك المشاورات غير الرسمية ينبغي ألا تحل محل الأحكام المكرسة في الميثاق وفي النظام الداخلي المؤقت للمجلس، ولا أن تقيد الشفافية اللازمة في أعماله".

ونود أن نرحب ببلدان حركة عدم الانحياز التي انتخبت مؤخرا لعضوية مجلس الأمن والتي تبدأ مدة عضويتها في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وهي شيلي، وغينيا - بيساو، ومصر. ونحن مقتنعون بأنها ستبذل قصارى جهدها لإنجاح أعمال المنظمة.

ونود أيضا أن نتقدم بالشكر إلى الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز التي تقترب مدة عضويتها في مجلس الأمن من الانتهاء، وهي رواندا، وسلطنة عمان، ونيجيريا، على مساعيها في مجلس الأمن أثناء السنتين الأخيرتين.

ونأمل أن يتضمن التقرير الذي يقدم في العام المقبل تغييرات كبيرة فيما يتعلق بزيادة الشفافية في أعمال المجلس وتحقيق قدر أكبر من الديمقراطية في صنع قراراته.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يهم تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة الجمهور لسببين، فمن جهة يهمنا ما فعله المجلس، ومن جهة أخرى تهمنا الصورة التي يعطيها التقرير عن أعماله.

وما يؤديه المجلس فعلا مسألة تتابعها عن كثب أغلبية الوفود من يوم إلى آخر. وبالنسبة للدول المراقبة غير الأعضاء في المجلس، يجب ألا تكون هناك مفاجآت: أي أن المجلس اجتمع، فيما يتعلق بقضية معينة، كذا مرة في هذا التاريخ وذاك؛ وبالنسبة لقضية معينة أخرى، اجتمع مرات معينة في تواريخ محددة. وإن المجلس اتخذ هذا القرار أو ذاك، واتفق على هذا البيان الرئاسي أو ذاك.

كل هذه المعلومات معروضة بوفرة في مشروع التقرير، وأحيانا بتفصيل مسف. وهذا هو الحال، على الرغم من أن مقدمة التقرير تخبرنا بمقرر اتخذه المجلس قبل عشرين سنة بتبسيط تقاريره. فإذا كان ما نحصل عليه الآن هو النسخة المبسطة من تقرير المجلس، فإنني أتساءل إذن عن شكل النسخة غير المبسطة في هذه الفترة التي ازدادت فيها أعمال المجلس زيادة هائلة بالمقارنة بما كانت عليه قبل ٢٠ عاما.

هناك كتابان مرجعيان في مكتبي هما تقرير مجلس الأمن ومجموعة قرارات المجلس التي تصدرها سنويا إدارة شؤون الإعلام. ومهما كان التباين بينهما، فمن المؤكد أن هناك كثيرا من التداخل. فكلاهما، مثلا، يتضمنان نصوصا كاملة لكل قرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية. فهل هذا ضروري حقا؟ ألا يكون من المستطاع لمحرري المجلدين أن ينسقا أعمالهما بهدف إزالة هذه الازدواجية الواضحة؟ ألا يكون من المستطاع لمجلس الأمن في عام ١٩٩٦ أن يدرج فقرة مختلفة في المقدمة، وأن يذكر، بدلا من الإشارة إلى قرار تحريري اتخذ قبل ٢٠ عاما، ما يلي على سبيل المثال:

"تم إصدار نصوص جميع قرارات مجلس الأمن في الوثيقة كذا" - ربما تصدر عن إدارة شؤون الإعلام - "وتُدرج في هذا التقرير كمرجع"؟

وهذا سيقلل بالتأكيد من حجم التقرير الضخم المطروح علينا.

وقد يبدو هذا اقتراحا ضئيل الأهمية، إلا أن اعتماده سيمكننا من الاهتمام ببقية ما يحتويه التقرير. كما سيسمح لنا بالنظر إلى التقرير بنفس الطريقة التي ننظر بها إلى التقرير السنوي لشركة معينة أو، وقد يكون هذا من الأنسب، لمنظمة خيرية. إن ما نبحث عنه في هذه التقارير السنوية ليس قائمة بكل عملية بيع مفردة تمت، ولا بكل مساهمة جرى تحصيلها، وإنما عن صورة توليفية للمنظمة في الفترة السابقة، من حيث الدخل وكشف الميزانية والهبات، وما إلى ذلك من الأمور. ونبحث أيضا عن نظرة تحليلية. هل هناك اتجاهات تستحق الذكر؟ وكيف تقارن نتائج العام السابق بنتائج العام الذي سبقه، أو الأعوام الخمسة التي سبقته؟

إننا نجد القليل النادر من ذلك في التقرير الحالي، إلا أنه ليس من الصعوبة بمكان أن نوفره، حتى وإن التزمنا بالمؤشرات الكمية الصرفة، مثل عدد الوثائق - من قرارات وبيانات رئاسية - التي صدرت أثناء فترة عدة سنوات بشأن قضايا رئيسية هامة. ولنأخذ يوغوسلافيا السابقة كمثال. كيف تطور انشغالنا بهذا الجزء من العالم، ولو من وجهة النظر الكمية الصرف، منذ عام ١٩٩١؟ وما شكل الخط في الرسم البياني الذي تمثله هذه الأرقام؟ وبالمقارنة، كيف يبدو الإحباط في رواندا، وبخاصة في الفترة التي يشملها التقرير قيد المناقشة، أو الخطوط البيانية للقضايا الأفريقية بصفة عامة؟

ويجد وفد بلدي أن هذا النهج مفيد، وبخاصة كبداية. وقد يكون من الأصعب أن نبدأ تحليلا نوعيا، أي ما هي المعلومات التي سيزودنا بها تقرير المجلس عن موضوعات معينة مثل الحالة العامة للسلم والأمن الدوليين. إننا نعترف بالجهود الضخمة التي بذلتها الأمانة العامة في تجميع التقرير، وفي مراقبة كل جانب من جوانب أعمال مجلس الأمن مراقبة شديدة، وفي نهاية المطاف أيضا في إخراج التقرير الذي نناقشه الآن.

إلا أن محاولة إجراء تحليل نوعي ستتجاوز ما يمكن أن نتوقعه بالفعل من الأمانة العامة لأن التحليل مسألة تفسير، والتفسير ممارسة سياسية، ولأن موظفي الأمانة العامة، بصفتهم محايدين وغير متحيزين على الإطلاق، سيكون عليهم أن يتجنبوا ذلك - وهذا هو الوضع الصحيح - حتى إذا شعرنا بأن التقرير الذي أخرجوه أكثر فائدة للمؤرخين كمادة مرجعية منه للدبلوماسيين نظرة متعمقة على أعمال المجلس.

ولكن المجلس يمتلك كل السلطة التي يحتاجها لكي يغير شكل تقريره. والقيام دائما باتباع أسلوب معين في الاضطلاع بإجراء ما ليس حجة قوية للإبقاء على الأمور على حالها، بل كثيرا ما يكون في الواقع حجة كافية لتغيير الأسلوب المتبع في الاضطلاع بذلك الإجراء. وإن المجلس هو الذي يجب أن يقرر هذا التغيير. وإذا كانت لدى وفد بلدي فكرة واحدة يود أن يطرحها أمام أعضاء المجلس في عام ١٩٩٦، فهي أن يبدأ فريق المجلس العامل المعني بالوثائق والإجراءات في التفكير من بداية السنة في شكل ومحتوى التقارير التي ترفع إلى الجمعية العامة مستقبلا.

وعلى الرغم من ذلك، يمكننا أن نستخلص شذرات تحليلية حتى من البيانات الخام التي تقدمها الأمانة العامة، وبخاصة إذا توفرت لدينا مجلدات سابقة. وبدراسة بعض الإحصاءات المذكورة في المقدمة: يتبين أن مجلس الأمن، في الفترة التي يشملها التقرير، اتخذ قرارات تقل بنسبة ٢٠ في المائة عن العام السابق، أي ٧٠ قرارا مقابل ٨٧ قرارا، ومن المحتمل أن يكون هذا مؤشر جيد. إلا أن المجلس عقد مشاورات غير رسمية زادت بما يقرب من ١٠ في المائة، واستغرق وقتا يزيد بما يقرب من ٢٠ في المائة في المشاورات الفعلية.

فما معنى ذلك؟ هل زاد الكلام في المجلس الذي احتاج إلى وقت إضافي نسبته ٢٠ في المائة لكي يناقش قرارات يقل عددها بنسبة ٢٠ في المائة؟ هل أصبح أكثر ولوعا بالجدل؟ هل أصبح أكثر دقة؟ هل تحسنت جودة قراراته؟

مهما كان التفسير - وأعترف أنني كنت متحيزا في عرضي للحقائق لأنني تجاهلت الزيادة في عدد البيانات الرئاسية - فإن هذه الإحصاءات تشير إلى شيء واحد، وهو أن أهمية المشاورات غير الرسمية تستمر في الزيادة، حتى إذا قيست بمجرد الوقت الذي يستغرقه فيها أعضاء مجلس الأمن. وهذا اتجاه بدأ منذ سنوات قليلة، وبالتأكيد منذ انتهاء الحرب

الباردة. ولو تضمن التقرير رسما بيانيا يوضح عدد الساعات التي استغرقتها المشاورات غير الرسمية أثناء السنوات القليلة الماضية لكان في ذلك فائدة كبيرة هنا. وهذه ظاهرة نادرا ما كانت تحدث، وفقا لذوي الخبرة القديمة بالأمم المتحدة، ومن المؤكد أنها لم تحدث بشكلها الحالي الأشبه بالعدوى قبل إنشاء قاعة منفصلة في منتصف السبعينات خصصت للمشاورات غير الرسمية.

وهذه الظاهرة، علاوة على ذلك، لم يعول عليها الآباء المؤسسون. ولحد علمي فإنهم لم يدرجوا مسألة "مشاورات المجلس بكامل هيئته" في الميثاق. ولم يفترضوا أن جل العمل التداولي للمجلس سيتم في هذا المحفل. ومن المؤكد أنهم لم يتوقعوا أن يُخفى تماما معظم العمل التداولي للمجلس عن "العالم خارج جدران المجلس"، أو أن يُعزل تماما عن أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، بما في ذلك الأعضاء الذين تناقش بالفعل مواضيع تهمهم.

وهكذا أصبح بوسع المرء أن يناقش بعض أساليب عمل مجلس الأمن عند مناقشة تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة. لقد قيل الكثير من هذه المنصة عن الشفافية وعن التدابير التي اعتمدها المجلس في الفترة قيد الاستعراض لتحقيق قدر ما من الانفتاح إذا جاز قول ذلك: فلنعمل على تحقيق أفضل استفادة ممكنة من هذا الانفتاح. ولنكن نشطين في الاجتماعات الخاصة بالبلدان التي تساهم بقوات. ولنحضر اجتماعات الإحاطة الإعلامية غير الرسمية التي يعقدها رئيس المجلس بصفة منتظمة. ولنكن أكثر تمحيصا في أسئلتنا. بيد أن وفد بلدي خلص من خبرتنا مع المجلس في العامين الماضيين إلى استنتاج مؤداه أنه لا بد من اتخاذ خطوات جوهرية إضافية على غرار ما سلف ذكره. ومن الضروري بشكل أخص القيام بعملية إعادة تفسير أساسية للمادة ٣١ من الميثاق. ونحن نعتزم طرح بعض المبادرات على هذا المنوال في الفريق العامل المختص في المستقبل القريب.

السيد رايدر (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر نيوزيلندا أن تتاح لها الفرصة لتشارك مرة أخرى في المناقشة بشأن تقرير مجلس الأمن.

ويغطي التقرير المعروض علينا الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٥. وخلال الستة أشهر الأولى من تلك الفترة كانت نيوزيلندا عضوا في مجلس الأمن ومشاركا في عمليات مشاوراته واتخاذ قراراته. وفي الستة أشهر الثانية، تشاطرنا وجهات نظر معظم أعضاء هذه المنظمة: كمراقبين للمجلس وهو يمضي في أعماله المتعددة الأوجه.

وكما يوضح التقرير الوارد في الوثيقة A/50/2 - وقد أعطانا الممثل الدائم للجمهورية التشيكية بعض الأمثلة الطيبة قبل لحظات - شهدت السنة قيد النظر انخفاضا ضئيلا، إن حصل أي انخفاض، في عبء عمل المجلس. والبنود الجديدة لا تزال تضاف إلى جدول الأعمال المزدحم بالفعل. وقلما يحذف أي بند. وتوخيا للفعالية ينبغي حذف المزيد من البنود. وينسحب هذا على عمليات حفظ السلام أيضا. فلا يمكن ولا ينبغي أن تصبح هذه العمليات من السمات الدائمة للصورة العامة للوضع الدولي. والفكرة التي مفادها أن قوات حفظ السلام يمكن الإبقاء عليها لفترة ٢٠ أو ٣٠ عاما تعني في رأي وفدي وضع عبء على موارد الأمم المتحدة لا طاقة لها به وتقويضا لمصداقيتها.

ويبدو أن احتمال حدوث فترة هدوء في بعض المناطق أصبح واردا. ويبدو كذلك أن دور الأمم المتحدة في حفظ السلام في البوسنة سينتهي عما قريب. لقد شغلت مأساة البوسنة بال مجلس الأمن طوال السنتين اللتين كانت نيوزيلندا خلالهما عضوا في المجلس. ونأمل في أن يؤدي الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ديتون إلى تحقيق نتائج مثمرة عما قريب. ونحن جميعا نتطلع إلى ذلك اليوم. ويحدونا أمل وطيد في أن يعني هذا أن البوسنة دخلت أخيرا مرحلة سلام حقيقي.

وفي رأينا أن فترة الهدوء التي أمكن التوصل إليها ينبغي أن يستفيد منها المجلس بطريقة مثمرة بحيث يمعن النظر في الكيفية التي كان يسيِّر بها أعماله، وكيف يمكنه تحسين طريقة تسيير أعماله في المستقبل. وحول هذا الموضوع أريد أن أركز كلامي اليوم.

لقد مرت نيوزيلندا بعملية إصلاح هياكلها الخاصة. وكانت هذه العملية مؤلمة. وشملت إصلاحات هامة للاقتصاد والقطاع العام ولكنها أثبتت جدارتها. فقد أصبحت نيوزيلندا - شعبا وبلدا واقتصادا وحكومة - في وضع أفضل مما كانت عليه في الماضي

ليس فقط من ناحية قدرتها على المنافسة في السوق العالمية، بل أيضا من ناحية قدرتها على الاضطلاع بدور إيجابي كعضو له قيمته في المجتمع الدولي.

ولا تزال عمليات الإصلاح التي قمنا بها مستمرة. بيد أننا وصلنا إلى المرحلة التي يمكننا فيها أن نلقي نظرة إلى الوراء ونتأمل كيف سرنا وكيف كان من الممكن أن نحسن مسيرتنا. إن جهود الإصلاح لا يمكن أن تؤتي ثمارها حقيقة إلا في مناخ من الشفافية والشمول. هذه هي الرسالة التي ستواصل نيوزيلندا توصيلها إلى كل جهود الإصلاح التي تقوم بها الأمم المتحدة. وسوف نجادل باستمرار لصالح الانفتاح والشمول والشفافية في شتى الأفرقة العاملة. ونعتقد أيضا أن هذه الرسالة لها أهميتها بالنسبة لمجلس الأمن بحيث يتعين عليه أن يستمع إليها وهو يمعن النظر في أساليب عمله وفي الإجراءات التي يتبعها.

ومن المجالات التي يمكن إدخال تحسينات فيها المجال الخاص بقدرة الدول غير الأعضاء في المجلس على أن يكون لها إسهام في شؤون المجلس التي تهمها. وتعتبر الفكرة المتعلقة بالاجتماعات التوجيهية التي اقترحها وفد فرنسا من الأفكار الممتازة. وقد كانت نيوزيلندا من أول الدول الأعضاء في المجلس التي أيدت تلك المبادرة الفرنسية. والغرض من هذه الفكرة هو السماح للدول غير الأعضاء في المجلس بأن تعرب عن آرائها علانية قبل أن يبدأ المجلس مشاوراته المغلقة حول الإجراءات التي قد يتخذها استجابة لحالات معينة. وكثيرا جدا ما لا تسنح الفرصة لإجراء المناقشة العامة إلا بعد أن يكون المجلس قد توصل إلى قراره - وهكذا يبدو أن الجلسات الرسمية ليست أكثر من ممارسة شكلية للموافقة والبصم فقط.

بيد أن هذه الممارسة - شأنها شأن الكثير من الأفكار الجديدة - لم ترق إلى مستوى المبدأ الخاص بها. ولم تصبح الاجتماعات التوجيهية عنصرا مقبولا في ممارسات المجلس الموعود بها في البيان الرئاسي S/PRST/1994/81 - ولم يكن السبب في ذلك الافتقار إلى الاهتمام والتأييد من جانب الدول غير الأعضاء في المجلس، وربما كان السبب مجرد ضغط العمل. وإذا كان الأمر كذلك، فإنني أود أن أؤكد على قيمة مثل هذه الاجتماعات - ليس فقط للدول غير الأعضاء، بل أيضا للمجلس ذاته. إن ما يمكن أن يكون قد فرض علينا كأمر ملائم في الأجل القصير ليس في صالح أحد في الأجل الطويل. ويتعين على المجلس أن يرقى إلى مستوى وعوده في هذه المسألة.

ثمة مجال آخر لم تتحقق فيه التوقعات السابقة وهو مجال المشاورات بين المجلس والدول المساهمة بقوات. وفي شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي، عندما كانت نيوزيلندا عضوا في المجلس، اقترحنا بالاشتراك مع الأرجنتين إدخال تحسينات جوهرية على عملية التشاور، وترد تفاصيل هذا الاقتراح في الوثيقة S/1994/1063. وفي موعد لاحق في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أصدر رئيس المجلس بيانا في الوثيقة S/PRST/1994/62 حدد فيه الترتيبات المتفق عليها لتحسين عملية التشاور. وعبر ذلك البيان أيضا عن استعداد المجلس للإبقاء على تلك الترتيبات قيد الاستعراض، والنظر في اتخاذ المزيد من التدابير اللازمة لتحسينها في ضوء ما تسفر عنه التجربة.

وقد بينت بعض الاجتماعات التي عقدت في ظل الترتيبات الجديدة الحاجة إلى شكل أفضل من التشاور ودللت على القيمة التي ستتحقق من ذلك. ولا بد من الإشادة ببعض أعضاء المجلس لمحاولتهم جعل الترتيبات الجديدة فعالة. غير أن معظم أعضاء المجلس - شأنهم شأن الأمانة العامة - يعتبرون هذه الاجتماعات مجرد اجتماعات إحاطة غير رسمية للدول غير الأعضاء. ويرون أنه لا حاجة لهم لكي يتكلموا فيها، بل إن بعضهم لا يحضرها. وبذلك تصبح العملية عملية تشاور بالاسم فقط.

ولا تتناسب العملية مع التطلعات التي أثارها البيان الرئاسي المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي كان يشير الى تحديد مواعيد لجلسات المشاورات ،المؤقتة، في بداية كل شهر. كما أن الإشارات المرجعية الشكلية التي تظهر في برنامج العمل المؤقت للمجلس غير كافية. فالمفروض أن توزع وثائق معلومات أساسية توضح المواضيع التي سيغطيها المجلس قبل كل اجتماع. ولكن هذا لا يحدث. ومعظم الاجتماعات تنعقد على إثر إطار سريع ولا تكون منظمة ولا تسفر عن نتائج واضحة.

في ظل هذه الظروف يستبعد أن تأتي التقارير المطلوب من رئيس المجلس أن يقدمها

للمجلس عن المشاورات تقارير حافلة بالمعلومات، أو أن تساعد المجلس في مداولاته.

في ضوء هذه التجربة، ترى نيوزيلندا أنه قد حان الوقت لوفاء المجلس بتعهده بالعودة الى هذه المسألة وتوخي ترتيبات محسنة في ظل حوار مفتوح مع البلدان المساهمة بالقوات. ونرى أن الوسيلة السليمة لمثل هذا الحوار هي عقد اجتماع رسمي للمجلس مفتوح للجميع يخصص للنظر في موضوع المشاورات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات. بل الأفضل من هذا أن ينشئ المجلس بالاضافة الى ذلك فريق عمل مشتركا غير رسمي يضم أعضاء المجلس والبلدان المشاركة بقوات، لإجراء مناقشات أولية بشأن الموضوع.

وعلى أساس البيانات التي استمعنا إليها هنا في الجلسات العامة وفي المناقشة الخاصة بعمليات حفظ السلام في اللجنة الرابعة، نلاحظ أن مثل هذا الاستعراض الجاد سيلقى ترحيبا واسع النطاق. إنه سيبين إدراك المجلس لمسؤولياته تجاه الدول الأعضاء، وسيبين أيضا أن المجلس يمكن أن يضطلع بدور قيادي في السعي الى تحسين الفعالية والكفاءة. والقيام بهذا الدور الرائد سيعد إسهاما حيويا من أعضاء مجلس الأمن، في الوقت الذي نتداول فيه جميعا حول الإصلاح الأوسع نطاقا للأمم المتحدة في هذه السنة التي نحتفل فيها بذكرى إنشاء الأمم المتحدة.

السيد زاولس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفدي أن يقدم الشكر للأمانة العامة لإعداد تقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة. ونود أيضا أن نشكر رئيس مجلس الأمن الذي عرض تقرير ١٩٩٤-١٩٩٥ لاتباعه التقليد الذي بدأ منذ سنتين.

منذ أيام قليلة اشترك وفدي في اعتماد هذا التقرير في اجتماع رسمي لمجلس الأمن، ونود اليوم أن نغتنم الفرصة التي يوفرها نظر الجمعية العامة في هذا التقرير لنشارككم بعض أفكارنا عن العمل اليومي لتعزيز السلم والأمن الدوليين وعن الظروف التي تواجه المجتمع الدولي في هذا المضمار.

لقد شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير أحداثا هامة حافلة بالتحديات أثرت وستؤثر دون شك في الطريقة التي يواجه بها المجتمع الدولي الصعوبات التي تعترض تحقيق الأمن. ولسنا في حاجة لأن نذكر سوى معالم معدودة على الطريق هي الحالة في رواندا وظهور عملية إبادة الأجناس؛ وانسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال من الصومال؛ وعودة الديمقراطية الى هايتي؛ ووصول عملية السلام في موزامبيق الى أوجها؛ واستئناف الصراع في يوغوسلافيا السابقة؛ والزخم الجديد في عملية السلام في أنغولا؛ والنهج الجديد لتطبيق الجزاءات الاقتصادية في العراق؛ الى آخر ذلك.

هذه الأحداث جميعها، بالإضافة الى تجربة السنوات القليلة الماضية، دفعت مجلس الأمن الى الانصراف الى عملية تفكير - دون إبطاء سير العمل - في أمر طرائق عمله وفي جوهر دور المجتمع الدولي في صون السلام.

وفي هذه العملية، يصح التركيز بصفة خاصة على الأثر الحفاز للتقرير الذي قدمه الأمين العام في بداية هذا العام المعنون "ملحق لخطة للسلام". وقد وردت في هذا التقرير ملاحظات هامة بشأن صون السلام، والجزاءات، ونزع السلاح، واستخدام القوة وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وفي هذا التقرير تناول الأمين العام كذلك إحدى القضايا المؤسسية البالغة الخطورة التي تواجه المنظمة ألا وهي الأزمة المالية.

أود بإيجاز أن أتناول بعض هذه القضايا لأعرب عن وجهات نظر جمهورية الأرجنتين بشأن بعض جوانب هذه المسائل الصعبة.

أولا، شهد هذا العام تطورات هامة كثيرة في ميدان عمليات حفظ السلام مثل وزع عمليتين جديدتين رئيسيتين في هايتي وأنغولا؛ ووزع بعثة مراقبين في طاجيكستان؛ وإعادة تحديد الولايات وكيفية تشكيل القوات في يوغوسلافيا السابقة؛ والاختتام الناجح للولاية في موزامبيق؛ والانسحاب من الصومال.

وقد جرت كل هذه الأحداث وسط أزمة مالية خطيرة ونزوع متزايد للشك في بعض قطاعات الرأي العام العالمي في أمر قدرات عمليات حفظ السلام. هذان الموضوعان لم تجر حتى الآن مواجهتهما بشكل حاسم، ولا بد من مواجهتهما إذا أردنا أن نحافظ على

الخيار المتمثل في مواصلة العمل في مجال حفظ السلام عندما تتوفر الظروف الملائمة لذلك.

وإن تاريخ عمليات حفظ السلام يمتد على مدى ٤٧ سنة، كانت حالات النجاح فيها أكثر من حالات الفشل، وقد نفذت هذه العمليات بتضحيات بطولية، وأثبتت أنها أداة نافعة للمجتمع الدولي. إلا أن التحدي الذي يواجهنا اليوم هو أن ندرك متى يصح أن نلجأ إليها وكيف نستطيع تكييفها مع خصائص وقتنا الراهن.

ثانيا، فيما يتعلق باستخدام القوة. شهدت الفترة التي يغطيها التقرير عمليتين فوض فيهما مجلس الأمن تحالفا دوليا باستخدام القوة، وذلك في رواندا وفي هايتي.

ويبدو على نحو متزايد أن من الضروري أن نميز بين حفظ السلام وبين استخدام القوة. فهما طريقتان أو أداتان تتميز كل منهما عن الأخرى، وقد تكون إحداهما مكملة للأخرى أو لا تكون كذلك.

وبغية تعزيز شرعية استخدام القوة لا بد أن تكون هذه العمليات متفقة مع مشيئة المجتمع الدولي، وفي حدود معالم القانون الدولي.

وفي هذا الصدد، يضطلع مجلس الأمن بدور هام ليس فقط في الترخيص بهذه العمليات، ولكن أيضا في حصر نطاقها في حدود معينة وفي الإطار العام لحسم الصراعات. والعملية التي رخص بالقيام بها في هايتي تعتبر مثالا لكيفية ادراج استخدام القوة كمرحلة في استراتيجية شاملة أوسع نطاقا للمجتمع الدولي.

وفي بعض الحالات يمكن أن تقوم المنظمات أو الترتيبات الإقليمية بدور هام في تنفيذ استخدام القوة. ونرى هذا الدور اليوم في تنفيذ اتفاق السلام بين الأطراف في يوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الإطار يجدر بنا أن نذكر حالات ليبريا وطاجيكستان وفي جورجيا.

وعلى الرغم مما اكتسبناه من خبرة في السنوات الأخيرة، فإنه يمكن القول بأن المجتمع الدولي لا يزال في المراحل المبكرة من مراحل اللجوء الى أداة تنطوي على استخدام للقوة لصون السلم والأمن الدوليين. ولا بد لمجلس الأمن أن يدمج خبرته الماضية في أنشطته المستقبلة بطريقة إيجابية.

وثالثا، أصبحت الجزاءات الاقتصادية أداة فعالة بالنسبة للمجتمع الدولي. وفي هذه الفترة بالذات أقيمت سبعة نظم مختلفة للجزاءات. وقد ثبت أن الجزاءات، كما ذكرنا، مفيدة، رغم أنه ينبغي التذكير بأنها علاج لا يهاجم العلة التي تجرى مكافحتها وحدها، وإنما يحدث كذلك آثارا جانبية كبيرة تحيق بالسكان المدنيين للدولة الخاضعة للجزاءات وكذلك بدول ثالثة، لا سيما الدول المجاورة.

ومن هنا ينبغي التزام الحذر في فرض الجزاءات ومواصلتها وتجديدها. وقد اتخذ مجلس الأمن في الأشهر الأخيرة تدابير شتى في هذا الإطار. ففي حالة العراق، اعتمد المجلس القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) الذي يسمح لهذا البلد بأن يبيع النفط لشراء السلع الإنسانية. وقد شاركت الأرجنتين بنشاط في صياغة هذا القرار الذي نأمل أن نشهد تنفيذه. وقد ثبت أيضا أن تعليق الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا يشكل وسيلة فعالة لحمل هذا البلد على أن يتعاون بنشاط في تحقيق غايات المجتمع الدولي. والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن منذ هنيهة في نفس السياق إنما هي برهان على الأثر الذي يمكن أن تحدثه الجزاءات اذا استخدمت بتصميم ونظام وموارد وغايات واضحة ومرونة وفي إطار استراتيجية عامة.

ورابعا، فيما يتعلق بطرائق عمل مجلس الأمن في الفترة التي يغطيها التقرير، فقد قام المجلس بخطوات هامة لإصلاح طرائق عمله وإجراءاته. وينبغي الإشارة بوجه خاص الى المبادرات التالية:

إن إنشاء آلية للتشاور فيما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة، على نحو ما اقترحته أصلا نيوزيلندا والأرجنتين، خطوة هامة وضرورية من جانب المجلس. ومن الواضح أنه يجب تحسين تلك الآلية، وبخاصة فيما يتعلق بتأثيرها على نمط وطبيعة تلك الاجتماعات التي تعتبر حتى الآن مجرد اجتماعات غير رسمية. ويشعر وفدي بأن الوقت قد حان للعمل من أجل آلية رسمية، يصح أن تكون مشابهة لتلك التي تنص عليها المادة ٤٤ من الميثاق.

وهناك مبادرة هامة أخرى تتعلق باللجوء بشكل أكبر الى عقد الاجتماعات الرسمية. وهي مبادرة تمثلت في اقتراح تقدم به وفد فرنسا وأيّده وفدي بنشاط، وقد نفذناها خلال رئاستنا للمجلس عند بحثنا في تقرير الأمين العام المعنون "ملحق لخطة للسلام". ولم تجر منذ ذلك الوقت أية مناقشات توجيهية أخرى يجري فيها الاصغاء قبل اتخاذ القرارات الى آراء الدول الأعضاء من غير أعضاء مجلس الأمن. ومن المأمول أن يصبح هذا الإجراء قاعدة مرعية. وذلك أمر يتوقف كليا على مجلس الأمن، وبوجه خاص على رئيسه الشهري.

إن معظم عمل مجلس الأمن يجري في المشاورات غير الرسمية. وإحاطة الدول غير الأعضاء في المجلس علما بما يجري في هذه المشاورات أمر ضروري إذا ما رغبنا في المحافظة على شرعية عمل المجلس في الأجل الطويل. وقد وافق مجلس الأمن في فريقه العامل المعني بالإجراءات والوثائق على إعلام البلدان غير الأعضاء بشكل منتظم. وقد حرصت الأرجنتين خلال رئاستها للمجلس على أن تقدم يوميا معلومات مستفيضة وحديثة للدول غير الأعضاء. ومنذ ذلك الحين، لم يحذ حذو هذا النموذج سوى القليلين من رؤساء المجلس. ومن المأمول أن يدرك المجلس الإدراك الواجب مدى أهمية تقديم معلومات منتظمة وكاملة عن الجوانب المناسبة من العمل الذي يقوم به في مشاوراته غير الرسمية، وذلك ابتغاء كفالة قدر أكبر من الشفافية.

إن قاعة المشاورات غير الرسمية لمجلس الأمن هي المكان الذي يقضي فيه مجلس الأمن معظم وقته والذي تعتمد فيه القرارات الهامة، كما أنها المكان الذي تناقش فيه جميع قرارات المجلس ويجري فيه التفاوض عليها. ومن رأي وفدي أنه ينبغي لنا أن نحدد الطابع القانوني لهذه المشاورات بشكل أدق. كما ينبغي لنا أن ندرس إمكانية تطبيق مبادئ هامة معينة ترد في الميثاق، مثل المبدأ الوارد في المادة ٣١ والتي تمكن الأطراف المنغمسة في أي صراع من المشاركة في المناقشات التي تمس مصالحها، لا سيما عندما يكون الطرف الآخر - كما حدث فعلا في بعض الحالات - عضوا في مجلس الأمن.

وتشير جميع هذه الأوجه الى مبادئ لها أهمية كبيرة بالنسبة لوفد الأرجنتين. ألا وهي شفافية المجلس وقابليته للمحاسبة وصفته التمثيلية لأعضاء الأمم المتحدة.

وإننا نأمل أن يتم توسيع نطاق التغييرات التي تمت بالفعل، وأن تساهم في خلق شرعية أكبر لعمل المجلس، وأن تحقق له بالتالي قدرا أكبر من الكفاءة.

ويتحمل الأعضاء غير الدائمين، الذين انتخبتهم الجمعية العامة، مسؤولية خاصة في هذه المهمة، حيث يقع عليهم أن يوفروا قوة الدفع وأن يتغلبوا على فتور همة الأعضاء الدائمين التي تكون أمرا مفهوما في بعض الأحيان، حيال الكثير من هذه القضايا.

لقد رغب وفد الأرجنتين في المساهمة في هذه المناقشة بتعليقات معينة على عمل مجلس الأمن في الحاضر والمستقبل. وتستند هذه التعليقات الى خبرتنا الحديثة كأعضاء فيه. إننا نرى أن من المهم أن تتاح الفرصة لأعضاء الأمم المتحدة لمناقشة هذه القضايا بالتفصيل. وندرك أن ثمة حاجة الى المزيد من إمعان التفكير وأن هناك مجالا فسيحا للتغيير إذا ما رغبنا في أن نشهد مجلسا للأمن أكثر فاعلية وأكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية وأكثر شفافية. وجميع تلك العناصر ذات صلة بشرعية المجلس، ويمكنها أن تسهم بالتالي في المهمة الهامة، بل الأولى في الواقع الموكولة الى المجلس بموجب الميثاق، ألا وهي حفظ السلم والأمن الدوليين وصونهما.

السيد رودريغيز باريلا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن ممارسة عرض تقرير مجلس الأمن على الجمعية العامة، التي أعادت البعثة الدائمة للبرازيل العمل بها على الوجه الصحيح في عام ١٩٩٣، هي ممارسة تكتسي أهمية متزايدة ليس فقط لعمل المجلس، وإنما كذلك لجميع أعضاء المنظمة الذين يبدون اهتماما متزايدا بأنشطة هذا الجهاز وقراراته.

وهذا الأسلوب، المكرس في المادة ١٥ من الميثاق، يتيح للجمعية العامة أن تظل على علم بمجريات الأمور بحيث تستطيع أن تتحمل المسؤوليات التي يوكلها اليها الميثاق بصدد قضايا لها أهمية أساسية للمجتمع الدولي، مثل السلم والأمن الدوليين.

بيد أن وفد كوبا يرى أن التقرير الوارد في الوثيقة A/50/2 التي بين يدينا اليوم، يجعل من الصعب على الجمعية العامة أن تضطلع بتلك المسؤوليات وأن تفي بها.

ونود أن نعرب عن تأييدنا للتعليقات التي أدلى بها ممثل كولومبيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن التقرير الذي بين يدينا يحمل علامات واضحة تدل على أنه مجرد موجز مختصر مما يجعل من الصعب على الدول الأعضاء في المنظمة أن تجري تقييما للنشاطات التي قام بها مجلس الأمن بالنيابة عنها، وأن تقرر هل قام هذا الجهاز باستخدام الصلاحيات التي أسندها إليه هؤلاء الأعضاء أنفسهم استخداما صحيحا أم لا؟ وفي وقت هو وقت إصلاح وإعادة تشكيل وإعادة تنشيط، لا ينبغي أن يُعرض عمل مجلس الأمن بطريقة جزئية وموجزة. إننا نرى أن الشفافية اللازمة في عمل ذلك الجهاز تتطلب تقديم حساب تحليلي ونقدي كامل.

ولا يزال مجلس الأمن يحتفظ لنفسه بحق تحديد متى تكون حالة ما مهددة أو غير مهددة للسلم والأمن الدوليين. ومعظم الدول الأعضاء في المنظمة لا يعلمون بالأمر إلا بعد ممارسة ذلك الحق فعلا، دون استشارتهم، وبعد أن يكون قد اتخذ في الأمر قرار لا رجعة فيه.

ولا يزال مجلس الأمن يقرر متى يكون من اللازم الاستناد الى الفصل السابع من الميثاق. ومعظم الدول الأعضاء تُعلم بذلك في وقت يكون النظام الجديد من الجزاءات قد أوشك أن يوضع فيه فعلا موضع النفاذ. يضاف الى ذلك أنه كثيرا ما يعاق حق الدول، الذي هو من حقوق السيادة، في الإعراب عن آرائها بشأن تنفيذ تلك الجزاءات، ووقعها على الدول الأخرى، والتعويض الواجب عن الآثار السلبية التي تترتب على تلك الجزاءات لدى الدول الأخرى، التي تتأثر بتنفيذها.

وينبغي أن تضاف الى قائمة الأشياء التي يجدر أن يعالجها التقرير بعمق أوضاع أو تدابير أخرى، مثل تكاثر عمليات حفز السلام وإصدار "تراخيص" لدول أو لمجموعات من الدول للعمل بالنيابة عن مجلس الأمن. وينبغي أن ينظر أيضا نظرة مضمونية الى تزايد حالات مسخ الاتفاقات التقليدية الخاصة بمركز القوات، التي هي اتفاقات تُعقد أصلا بموافقة الأطراف في النزاع لكنها تعدل في مرحلة لاحقة.

إن الوثيقة A/50/2 لا تتضمن كلمة واحدة حول المناقشات الحقيقية التي تجري داخل مجلس الأمن عن الموضوعات الجوهرية للسلم والأمن الدوليين. أما عن الممارسة غير الوافية المتمثلة في الإحاطات الإعلامية الأسبوعية التي يقدمها رئيس المجلس فإنها وإن كانت جديرة بالثناء من حيث الروح التي أوحت بها، لا تعدو أن تكون محاولة فاشلة وكثيرا ما لا تزيد عن كونها قراءة نشرات صحفية يجري توزيعها ضمن آلاف وثائق الأمم المتحدة، أو إشارات الى عقد "اجتماعات دورية مع البلدان المساهمة بالقوات" لا تبلغ نتائجها الى جميع الدول الأعضاء. ويندر أن تكون تلك الاجتماعات مسرحا لمناقشات جادة عن الحالة على أرض الواقع، التي هي ما يهم حقا المجتمع الدولي كله.

ونحن نعتبر أيضا أن تقارير المجلس ينبغي ألا تتضمن فقط إشارات الى الوثائق الرسمية التي نظر المجلس فيها أو أقرها، بل ينبغي أن تصور أيضا نتائج ما يسمى بالمشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته، التي تحولت، بفعل الممارسة غير السوية، الى المناقشات الحقيقية للمجلس. ان تقرير مجلس الأمن ينبغي أن يتضمن فحوى التقارير الشفوية التي كثيرا ما يقدمها المجلس الى كبار العاملين بأمانة المنظمة، وينبغي أن يتضمن وثائق هامة لا تنشر دائما، مثل الرسائل الصارة عن الأمين العام وتقارير الهيئات الفرعية للمجلس.

وفي رأينا أن النقطة الأساسية هي التكوين غير المتوازن والإجراءات غير السوية في مجلس الأمن. ونحن نرى أن النقص في التقارير الموضوعية والآلية المعيبة لتقديم المعلومات عن أنشطة المجلس، إنما هما مجرد تصوير للواقع. إننا لن نجد حلولا حقيقية، بدلا من مجرد المسكنات التي شهدناها حتى الآن، إلا إذا دخلنا في مناقشة متعمقة لمسألة تحقيق الديمقراطية في مجلس الأمن وإعادة تشكيله وإصلاحه.

ولن يكون لدينا مجلس فعال حقا إلا عندما يصبح للأمم المتحدة مجلس أمن ذو صفة تمثيلية

وديمقـــراطي وشفاف، ويحافظ على العلاقة السليمة بالجمعية العامة، ويستخدم بطريقة سليمة الصلاحيات الموكولة اليه من الدول الأعضاء. وعندئذ فقط سوف تستطيع الأمم المتحدة أن تفي بمطالب المستقبل وتواجه تحدياته.

السيد ليغوايلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزيـــة): إن التقرير السنوي لمجلس الأمن الى الجمعيـــة العامة هو تقرير يقدم بناء على التزام تتضمنه المادة ١٥ (١) والمادة ٢٤ (٣) من الميثاق. فبموجب هاتين المادتين يتعين على مجلس الأمن أن يقـــدم حسابا عن أية خطوات أو تدابير يكون قد اتخذها بالنيابة عن العضوية العامة للأمم المتحدة اضطلاعا منه بالمسؤولية المنوطة به بموجب الميثاق في ميدان الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح أن الآباء المؤسسين للأمم المتحدة أرادوا إيجاد قناة اتصال تكفل إبلاغ الجمعية العامة إبلاغا كاملا عن عمل مجلس الأمن. وبعبارة أخرى، لم يعط مجلس الأمن تفويضا مطلقا بالعمل دون الرجوع الى الجمعية العامة أو إبلاغها.

إن التقرير المطروح على الجمعية العامة اليوم هو التقرير الخمسون في سلسلة التقارير التي تفضل مجلس الأمن بتقديمها الى هذه الهيئة. أما إذا تساءلنا هل كانت هذه التقارير نافعة أم لا، لوجدنا أنفسنا أمام أمر مختلف تماما. فالشعور بين العضوية العامة للأمم المتحدة بأن مجلس الأمن أصبح، على مر السنين، ناديا سريـــا ومنغلقا على بضعة دول متميزة، شعور لا يزال على أشده ولم يعد من المستطاع تجاهله. ان التحسينات في طرائق العمل وفي سير العمل إجمالا في مجلس الأمن، التي أشار اليها رئيس المجلس في بيانه بالأمس، إنما هي محاولة للاستجابة لتلك الشواغل.

ولكن هل هذه التحسينات التي أشار اليها رئيس المجلس وأشرت أنا اليها كافية؟ أعتقد أن الرد على هذا السؤال ينبغي أن يكون بكملة "لا" مدوية. وبينما الاحاطات الإعلامية المقدمة من الرئيس الى غير الأعضاء بمجلس الأمن تشكل تحسينا في تدفق المعلومات، فإنه لا يبدو أنها جذبت كثيرا من الانتباه. فإبان تولي بوتسوانا رئاسة المجلس في شباط/فبراير، كانت هناك إحاطات إعلامية تقدم عصر كل يوم. كما أن ممثل الأرجنتين قد أبلغ الجمعية أيضا أن الإحاطات كانت يومية أثناء توليه الرئاسة. ولكن أقل ما يقال إن الحضور في تلك الإحاطات لم يكن، للأسف، مشجعا بصفة عامة.

وباستثناءات قليلة، كان الحاضرون يتألفون من الوفود المعنية بموضوع إقليمي معين مدرج في جدول أعمال المجلس، أما الذين يكثرون الحضور فكانوا غالبا من المنتمين الى وفود الدول غير دائمة العضوية التي انتهت توا مدة عضويتها. بيد أننا نشعر أنه لا يزال من المستطاع دفع الآلية الاستشارية خطوة أخرى الى الأمام. ويمكن أيضا استطلاع إمكانية عقد الرئيس لجلسات الإحاطة الإعلامية بصورة أكثر تواترا وانتظاما، لا لرؤساء المجموعات الاقليمية وحدهم، بل للمجموعات الإقليمية نفسها عندما يكون الموضوع مهما لعدد من الدول المنتمية اليها.

وقـــد انخفض عدد الاجتماعات الرسمية التي يعقدها مجلـــس الأمن انخفاضا كبيرا بمرور السنين ولا بد من الاعتراف بـــأن انخفاض عدد الاجتماعات الرسمية ترتب عليه انخفاض في عدد الوفود التي تحضر أو تشارك في اجتماعات المجلس الرسمية القليلة. وفي الواقع، أصبحت معظم اجتماعات المجلس الرسمية لقاءات لتعليل تصويت أعضاء المجلس. فهي ليست البيئة الملائمة لمناقشات عامة تتاح فيها الفرصة للأعضاء للمشاركة بنشاك في عمل المجلس وتقديم مساهماتها. فـــلا غرو إذن في أن حضور الاجتماعات الرسمية للمجلس انخفض أيضا على مدى نفس المدة.

ويوجـــد شعـــور عام بأن اجتماعات المجلس أصبحت شكليات تعقب اتفاقات يكون قد تم التوصل اليها خلف أبواب مغلقة، وهو شعور يشترك فيه ممثلو الدول غير دائمة العضوية في المجلس، بمن فيهم أنا شخصيا. ومن جهة أخرى، فإن اجتماعات المساهمين بالقوات يحضرها فعلا الكثيرون في جميع الأوقات وهذا تطـــور جدير بالترحيب حقا في إطار الجهود التي تبذل لزيادة شفافية المجلس. وقد حان الوقت لكي يعم الانفتاح والشفافية، اللذان يظهران في اجتماعات المساهمين بالقوات جميع مهام وعمليات مجلس الأمن وكـــي يجعلانه بصورة متزايدة الجهاز الديمقراطي في الأمـــم المتحدة الذي كان ينبغي أن يكون عليه منذ البداية.

ويعلق وفـــدي أهميـــة كبيرة على عمل الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بوثائق

المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى. وقد وجد وفدي، أثناء رئاسته للمجلس، أن الفريق كان مفيدا جدا في تصريف أمور في عمل المجلس وكان المجلس سيحتاج الى وقت أطول بكثير لإنجازها لو أنه تناولها بكامل هيئته. وخيبة الأمل الوحيدة هنا تعود الى عدم كفاية تسهيلات الترجمة الفورية الموضوعة تحت تصرف المجلس. ولولا ذلك لأمكن إنجاز أشياء كثيرة من خلال الفريق العامل.

وفي الختام، نحن هنا لنستمع الى آراء الجمعية العامة ولنستمع الى الاتجاه العام للتفكير فيما يتعلق بعمل مجلس الأمن، وسنرحب بأية إدانة قد ترغب الجمعية في توجيهها للمجلس، لأنه مجلسكم. ولا يخامرني أدنى شك بأننا سنستفيد استفادة كبيرة من هذه المناقشة.

السيد فولشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بتقديم التهنئة الى ممثل عمان الدائم، السفير سليم الخصيبي، بوصفه رئيس مجلس الأمن، على تقديمه البالغ والفعال والواضح لتقرير مجلس الأمن عن أنشطته الى الجمعية العامة. وأثني أيضا على الأمانة العامة للعمل الممتاز الذي أدته.

ان تقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة دائما نقطة مرجعية هامة لمناقشة المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، على النحو المبين في الفقرة ١١ من ميثاقنا. والتقرير وثيقة وصفية ومفيدة جدا لأنها شاملة ومنصبة على حالات ونقاط معينة نوقشت في المجلس. وربما تعين علينا في المستقبل أن نحاول أن ندرج بالإضافة الى ملاحق التقرير العديدة بيانا بالمشاورات التي يجريها المجلس يوميا تقريبا بشأن مناطق الأزمات والتوترات الإقليمية والطوارئ الإنسانية وغير ذلك من القضايا الحاسمة للاستقرار المحلي والعالمي.

فضلا عن ذلك، نحن نرى أنه يمكن للمجلس وينبغي له أن يعمل بتنسيق أوثق وأكثر فعالية مع الجمعية العامة. ولا يمكن إحراز تقدم إلا إذا كانت هناك شفافية تامة ومستمرة بين المجلس وأعضائه وأعضاء الأمم المتحدة جميعا. وبالاضافة الى الجهود الضخمة التي تبذل لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، وبالتالي تمكين المنظمة من أن ترقى الى مستوى التحديات المتزايدة في المستقبل، فإن ممارسة الشفافية - أعني بها السعي اليومي للحصول على مساهمات في عملية صنع القرارات في المجلس من جميع البلدان المعنية . إنما هي ممارسة ممكنة ودرب يمكن سلوكه عمليا.

وبالنسبة لتقديم المعلومات الى البلدان التي تساهم بقوات في عمليات حفظ السلم، والتشاور معها، نحن مدينون الى حد كبير للسفير كيتينغ من نيوزيلندا والسفير كارديناس من الأرجنتين للفكرة الرائدة المتمثلة في أن التشاور لا مجرد تقديم المعلومات - وجميعنا يعلم أن هناك فارقا كبيرا بين الاثنين - ينبغي أن يحدث دائما قبل أن يبدأ المجلس مداولاته، وليس بعدها، بشأن البنود التي تؤثر على البلدان بالمساهمة بالقوات. وفي الحقيقة، أثناء الشهر الذي ترأسنا فيه المجلس، شهر أيلول/سبتمبر الماضي سعت ايطاليا الى الأخذ بهذه الممارسة والى تدعيمها حيثما أمكن. وفي هذا الصدد، أردت أيضا أن أذكّر بمبادرة الوفد الفرنسي بعقد اجتماعات توجيهية كوسيلة لزيادة التفاعل بين المجلس وأعضاء الأمم المتحدة.

وعندما تولت ايطاليا رئاسة مجلس الأمن، حرصت على عقد جلسات إحاطة إعلامية يوميا لجميع أعضاء الجمعية العامة. وقد عملنا ذلك من أجل الشفافية، لأنه لا يمكن وجود مشاركة بدون شفافية، ومشاركة جميع المعنيين في عملية صنع القرار هي شرط مسبق لا غنى عنه في عالم يجري التأكيد فيه بصورة متزايدة على مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الفرد والحقوق الجماعية.

ان كمية عمل المجلس الكبيرة، كما يتضح من التقرير المقدم الى الجمعية العامة، تثبت الأهمية المستمرة لهذا الجهاز الهام للأمم المتحدة. وبلدي، ايطاليا، مقتنع بأن دور مجلس الأمن دور هام، وسيظل هاما للغاية في ضمان السلم والأمن في جميع أنحاء العالم، وفوق كل شيء، بأنه سيكون مجلسا أكثر ديمقراطية وشفافية من أي وقت مضى.

السيد سينغوي (زيمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرف وفدي أن يكون آخر المتكلمين؛ ولعل هذا أكثر من مصادفة بحتة حيث أننا نأتي فعلا في نهاية الترتيب الأبجدي.

يؤيد وفد بلدي الملاحظات التي أدلى بها الممثل الدائم لكولومبيا نيابة عن بلدان عدم الانحياز

بشأن هذا البند من جدول الأعمال، "تقرير مجلس الأمن".

ويقدر وفد بلدي الجهود التي بذلها مجلس الأمن لضمان تقديم تقريره إلى الجمعية العامة الوارد في الوثيقة A/50/2 في حينه الصحيح. كما نعرب عن تقديرنا للملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها الممثل الدائم لعمان بوصفه الرئيس الحالي لمجلس الأمن.

عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٦٤/٤٨ بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، أبرزت أهمية مسؤولية المجلس تجاه العضوية العامة التي يعمل نيابة عنها. وفي الوقت الذي يضطلع فيه مجلس الأمن بمسؤوليات متزايدة، من الضروري لهذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة أن يبقي العضوية العامة للأمم المتحدة على علم بأنشطته ومهامه بشكل يحسن من مصداقيته ويزيد من سلطته المعنوية.

ومن المخيب للآمال أن نلاحظ أن التقرير المعروض على هذا الجهاز لا يختلف عن التقارير السابقة التي قدمها المجلس. لذلك نشعر بالقلق إزاء ما نعتبره إنتقاصا غير مقبول مما يقتضيه الميثاق بصدد التقرير المعروض علينا. ونعتقد أن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة قد تدنى حتى أصبح مجرد ملخص عقيم للرسائل والوثائق التي عرضت على المجلس في السنة السابقة ومجرد سرد غير واضح للقرارات التي اتخذها دون إشارة بأي شكل إلى بواطن الأمور. ولا يمكن اعتبار ذلك من قبيل التعرض للمحاسبة.

قبل ثلاثة أسابيع، عندما نظرت الجمعية في البند ٤٧ من جدول الأعمال المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة"، أوضح وفد بلدي أنه من الضروري للمجلس إدخال تدابير وممارسات جديدة لتحسين أساليب عمله وإجراءاته وتعزيز صلته بالعضوية العامة. وقلنا أنه من الضروري إنشاء:

> "آلية رسمية للتعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٥٩، ص ١١).

على أن تكون للجمعية العامة سلطة وليس مجرد مركز استشاري.

وفي رأينا أن التقرير الحالي المقدم إلى الجمعية العامة والنشرات الإخبارية والإحاطات الإعلامية التي يقدمها المجلس بشكل عرضي لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق مشاركة ذات مغزى من جانب العضوية العامة في عملية صنع القرار. وفي هذا الصدد، قدم ممثل المكسيك والممثلان الدائمان لإيطاليا وبوتسوانا مقترحات محددة يؤيدها وفدي، من أجل تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

أليس من شأن التدفق الحر للمعلومات بين المجلس والجمعية العامة أن يزيد من الشفافية والمسؤولية تجاه المجتمع الدولي الذي من المفترض أن مجلس الأمن إنما يعمل بالنيابة عنه؟ أليس من حق الدول الأعضاء أن لا تعلم فحسب بما يدور، بل أيضا أن تشترك، في المناقشات المفتوحة للمجلس بشأن المسائل التي تؤثر فيها مثل الجزاءات، وإنفاذ السلام، وتنفيذ السلام، بل حتى إجهاض العمليات مثلما حدث في الصومال؟

ويتطلع وفدي إلى المزيد من البحث لهذا البند وغيره من بنود عندما يُستأنف في العام الجديد عمل الفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/50/2؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.